الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

تخصص: الجريمة و الانحراف

دراسة تقويمية لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع انحراف و الجريمة

تحت عنوان:

نمطية الجريمة البيئية

من إعداد الطالب:

قريشي محمد

محمد ريف

تحت إشراف د. الأستاذة

بن مزيان حنان

السنة الدراسية: 2023/2022

تشكر




نشكر الله العلي القدير ونحمده الذي وفقنا إلى هذا وما توفيقنا إلا بالله الذي لا يخيب ظن من توكل عليه وأناب إليه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرفة الأستاذة " بن مزيان حنان" التي لم تبخل علينا بشيء يفيدنا.وكان من أفضل المدرسين

الذين مروا على تدريسنا خلال مشوارنا الدراسي الجامعي.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع

http://maomao520.veah.net



الإهداء

إلى قرة العين ....إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ....إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ،ومن نبع حنانها سقتني ....إلى من وهبتني الحياة ومنحتني الحب والحنان ،ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف والحياة ...إلى تلك المرأة العظيمة .....أمي الحنونة .

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء ....إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي .

وأفنى حياته من أجل تعليمي، و توسم في درجات العلى والسمو....إلى ذلك الرجل الكريم ....أبي للعزيز .

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم .....إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي أخواتي، و أخص بالذكر

إلى كل الأهل والأقارب .....إلى كل من تربطني بهم مودة

إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين شاركوني طعم الحياة حلوها ومرها

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

محمد قريشي.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كانت لي بدار يضئ الليالي الحالكة ،إلى التي

لو قدمت لها كنوز الدنيا فلن أفي حقها أمي رعها الله

و حماها و أطال عمرها. إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. والدي العزيز.

كما أهدي هذا العمل إلى أخوتي و أخواتي مع التمني لهم بالحياة السعيدة و الهنيئة مع التمني للمدللة أية تمار و أخوها عبد الباسط بالنجاح في شهادة التعليم المتوسط و شهادة البكالوريوس

دون نسيان الأولاد و الكتكوت الصغير جود حفظه الله و رعاه و يكبره على الطاعة و حسن الخلق دون أن أنسى الأسرة التربوية و دون نسيان طاقم المدرسة الابتدائية الأولى في مسيرتي الدراسية مدرسة أحمد بن نعامة و مدرسة أول نوفمبر

كما أخص بالذكر مدرسة أحمد بن نعامة ولاية المسيلة و مدرسة أول نوفمبر ولاية المدية عين بوسيف.

كما أو أن أهدي هذا العمل إلى البرعوم الجديد ريان.

شكرا

ريف محمد.

الفهرس :

كلمة الشكر

الإهداء

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة ص

أهمية و أهداف الدراسة 1

أسباب الدراسة 2

الإشكالية 3

الفرضيات 4

تحديد المفاهيم 5

الدراسات السابقة 7

تقييم الدراسات السابقة 10

المقاربة السوسيولوجية 11

الفصل الثاني: الجريمة البيئية

تمهيد

المبحث الأول : الجريمة والجريمة البيئية 13

المطلب الأول : مفهوم الجريمة.....13

المطلب الثاني : مفهوم البيئة.....14

المطلب الثالث : تعريف الجريمة البيئية 15

المبحث الثاني: مميزات الجريمة و أركان الجريمة البيئية 16

المطلب الأول: خصائص الجريمة البيئية 16

المطلب الثاني: أركان الجريمة البيئية 17

المبحث الثالث: عوامل وأثار الجريمة البيئية 19

المطلب الأول: عوامل ارتكاب الجريمة 19

المطلب الثاني: آثار الجريمة الاقتصادية 20
المطلب الثالث: الآثار النفسية والاجتماعية 21
خلاصة الفصل 23

الفصل الثالث: جرائم التعدي على البيئة

تمهيد
المبحث الأول: جرائم الاعتداء على البيئة الأرضية والتنوع البيولوجي 24
المطلب الأول: الاعتداء على الأرض والأراضي الفلاحية 24
المطلب الثاني: الاعتداء على التنوع البيولوجي 25
المطلب الثالث: الاعتداء على الثروة الحيوانية 26
المبحث الثاني : جرائم الاعتداء على البيئة الهوائية و المائية 28
المطلب الأول : الاعتداء على الأوساط المائية 28
المطلب الثاني : الاعتداء على البيئة الهوائية 29
خلاصة الفصل 32

الفصل الرابع الجانب الميداني للدراسة

تمهيد
المبحث الأول: مجالات البحث 34
المطلب الأول: المجال المكاني 34
المطلب الثاني المجال الزمني 34
المطلب الثالث المجال البشري 34
المبحث الثاني : المنهج و العينة و الأداة 35
المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة 35
المطلب الثاني: عينة الدراسة 35
المطلب الثالث: الأداة 35
المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج 36

المطلب الأول: تحليل النتائج 36

المطلب الثاني: عرض النتائج 39

عرض نتائج: الفرضية الأولى 48

عرض نتائج: الفرضية الثانية.....58

النتائج العامة 59

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

تعتبر البيئة الفضاء الذي تعيش فيه الكائنات الحية، إذ أن موضوع البيئة هو فرع من فروع علم الاجتماع تأتي الإيكولوجية البشرية لدراسة الناس في وضعهم الفيزيقي، حيث تهتم بتفسير الظواهر مثل تلويث الإنسان لبيئته و التعدي عليها، و تلك التصرفات الخاطئة للإنسان على بيئته تؤثر في مهمة البيئة و أدائها، هده التصرفات الخاطئة و التي تعتبر تعدي على البيئة من طرف الإنسان من الماضي و الحاضر و كذا حتى المستقبل، إذ نجد ازدياد الكثافة السكانية و ازدحام المدن و اتساع الصناعات و تنوعها له تأثير على البيئة ، لذا أثارت العديد من التساؤلات التي لها علاقة بالإنسان و بيئته و كذا محيطه.

هناك الكثير من المشاكل البيئة أثرت في التوازن البيئي و استقرار المناخ، منها التلوث الهوائي و المائي و حتى التعدي على الأراضي ، هدا يدل على ارتفاع معدلات أنواع السلوك الانحرافي في بعض المجتمعات و تنوع الجرائم. إذ تنظر المدرسة الوظيفية المشكلات البيئية الحالية أنها بمثابة وظيفة كامنة للتصنيع واحد من المعوقات الوظيفية التي تؤدي إلى ظهور الخلل في الوظيفة الاجتماعية للتصنيع.

رغم الإيجابيات التي تحملها و حملتها الثورة الصناعية، و التي ساعدت المجتمع و أفراده على أداء وظائفه الأساسية، إلا أنها تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تدمير التوازن البيئي و بالتالي ظهور المشكلات البيئية، أخطرها تلك التي الإنسان في صحته، إضافة إلى مشاكل تكون سبب في تلف الغطاء النباتي، الذي ينتج عنه تصحر التربة أو الانجراف أو حتى نقص في المردود الزراعي و الفلاحي، و كذا انقراض بعض الحيوانات أو مرضها مما يسبب خطر على البيئة و الإنسان على حد السواء، أو الجفاف و تغير في المناخ.

و قد اجتهد بعض المفكرين و المهتمين بالتنظير الوظيفي في محاولة إيجاد حلول لمعالجة مثل هذه المشاكل البيئية و ذلك من خلال تخفيف حدة المعوقات الوظيفية للاقتصاد الصناعي، و استخدام الأجهزة التي يمكنها أن تحكم في مشكلة التلوث و علاجها، و كذا المحافظة على الطاقة، و الثروات الخام التي تزخر بها الأرض، و تغيير هذا باستخدام التكنولوجية الحديثة والصديقة للبيئية، من هنا يمكن علاج الأزمة أو المشكلات البيئية عن طريق تنقية و تحسين طريقتنا الحالية في عمل الأشياء، و ليس عن طريق إحداث التغييرات في النظم الاجتماعية الاقتصادية لكن هذه الآراء لاقت العديد من المعارضة من قبل المنظرين من المدرسة النظرية، إذ يرى بعض المنظرين من ذات المدرسة أن الوضع الاقتصادي الحالي غير مستقر و ينمو باستمرار بشكل واضح و هذا للمحافظة على الرفاهية الاقتصادية،

و من أجل هذا الهدف الأسمى نجده يستخدم الموارد الضرورية لهذا النمو، و يرى أصحاب هذا الرأي أن الإصلاحات الصغيرة لا يمكنها حل و علاج المشكلات البيئية الحالية، و من ثم يجب إجراء التغييرات الأساسية نظرا لأن كثيرا من القيم الأساسية في النظام الاجتماعي قد أصبحت تعد من بين المعوقات الوظيفية، فقد كانت الأفكار و الاتجاهات قد أصبحت تهدد الوجود البشري نظرا لأنها تتجاهل التأثيرات على البيئة مصادر البيئة، لا سيما على المدى البعيد.

و مما سبق ارتأينا إجراء هذا البحث البسيط من أجل فهم أكثر للسلوك الإنساني تجاه البيئة و المحيط و كذا تخطيه الحدود المسموحة بذلك الجرم البيئي. فلهذا حاولنا في دراستنا التطرق إلى دراسة الظاهرة هاته فقد قسمنا الدراسة إلى أربع فصول، فأولا تم تحديد إشكالية البحث و الفرضيات مع تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة بإضافة إلى وضع مقاربة سوسيولوجية التي تخدم الموضوع، مع تحديد أهداف و أهمية البحث و أسباب اختيار الموضوع مع التطرق إلى الدراسات السابقة و التعقيب عنها كل ما سبق دون في الفصل الأول و الذي تم تسميته بالإطار النظري للدراسة، أما في الفصل الثاني فقد خصص للجريمة البيئية فقد قسم لثلاث مباحث، وكل مبحث لثلاث مطالب، بدأنا بالتمهيد، فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الجريمة و الجريمة البيئية، أما المبحث الثاني فقد خصص لمميزات الجريمة أما المبحث الثالث كان لعوامل و أثار الجريمة البيئية، فانتهى الفصل بخاتمة له.

الفصل الثالث كان لجرائم الاعتداء على البيئة الأرضية، بدأ الفصل بتمهيد فيه مختصر حول ما هو موجود في الفصل، هذا الفصل يحتوي على مبحثين كل مبحث له ثلاث مطالب فالمبحث الأول كان بعنوان جرائم الاعتداء على البيئة الأرضية و التنوع البيولوجي، لي يليه المبحث الثاني بعنوان جرائم الاعتداء على البيئة المائية و الهوائية.

الفصل الرابع كان الجانب الميداني يحتوي على ثلاث مبحث و يبدأ بالتمهيد، فالمبحث الأول قد حدد فيه مجالات البحث، المبحث الثاني للمنهج و الأداة و العينة، فالمبحث الثالث خصص لعرض و تحليل النتائج، لتنتهي الدراسة بالخاتمة.

الفصل الأول

الاطار النظري

أهداف و أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة كباقي الدراسات إلى:

- الكشف عن أهم الأسباب التي أدت إلى الجريمة البيئية.

- محاولة الوصول إلى فهم الظاهرة على المجتمع من خلال الاقتراب من الظاهرة والاحتكاك بأفراد العينة.

- معايشة مع الفهم وتجسيد معطيات البحث ومتغيراته في الواقع.

- معرفة السلوك الإجرامي والعادة الاجتماعية وحتى الاقتصادية وكذا القانونية.

أسباب اختيار الموضوع:

كل دراسة علمية لها أسباب تدفع بالباحث لاختيارها ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

- التخصص في ميدان علم الاجتماع الانحراف والجريمة.
- تفشي ظاهرة التعدي على البيئة.
- تفشي الجريمة البيئية في وسط المجتمع الجزائري.
- قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الجريمة البيئية.
- فهم الأسباب التي دفعت بالفرد إلى الجريمة ضد البيئة.
- إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة.

الإشكالية:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمتى وأين وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحيانا، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلا لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة منذ قدم الوجود الإنساني.

يجتمع الكثير من الباحثين والعلماء الذين يبحثون في موضوع الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، على أنها من الممكن أن تكون نتاج لعوامل خارجية لا تتعلق بشخصية الفرد المجرم بشكل رئيسي وإنما تتصل بالوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويكون من شأنها التأثير في سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة .

فالعوامل الخارجية هناك من يصطلح على تسميتها بالعوامل البيئية ويراد بها تلك القوة والأوضاع والظروف التي تحيط بالفرد وتؤثر فيه مباشرة أو غير مباشرة، لذا أصبح موضوع حماية البيئة من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، والأمر الذي بات هاجسا والمؤرق هو إيجاد حلول لذات الظاهرة، ولهذا ظل هذا الموضوع محل الدراسة بشكل كبير على المستوى العلمي والأكاديمي عبر نظريات ودراسات عديدة، ومن بينها الدراسات الاجتماعية والسوسيولجية، إذ أن الدراسات الاجتماعية تبحث على آليات لوضع حد للجرائم البيئية التي هددت ولا زالت تهدد في الأمن البيئي، إذ يعتبر الإنسان هو المسؤول والمتسبب الأول في تدهور البيئة، فقط أصبح التقدم والتطور الحقيقي مرتبط بمعيار حماية الإنسان للبيئة والموارد الطبيعية، والكل أصبح معني بمعالجة هذا الأمر ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى العالمي.

لكل موضوع حماية البيئة ليس بالأمر، فهو يعتبر من أعقد الظواهر التي تستحوذ على اهتمام المختصين نظرا لكونه يصطدم باعتبارات تنموية واقتصادية واجتماعية لها علاقة وثيقة بالبيئة وعناصرها المختلفة. لكن أنانية الإنسان وقصر نظره وتفكيره جعلته يستغل البيئة بطريقة غير عقلانية وتصل إلى أن يهدد الأمن البيئي وبالتالي يشكل خطر على صحة الإنسان، وهذا كله من أجل تلبية حاجياته التنموية وحتى حاجياته الخاصة، ليكون بذلك هو المتعدي والضحية في نفس الوقت. ولأن آثار التدهور البيئي والأضرار البيئة المترتبة تنعكس كل الانعكاس مباشرة على حياة الفرد والمجتمع بطبيعة الحال، من خلال نمط التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في أسرته فهي المسؤولة على نمو تنشئته كفرد صالح لبيئته أو فرد طالح، وقد تمتد إلى تدمير عناصر الحية للبيئة والغير الحية والتي تنفع البيئة وقد تنفع الإنسان في الحفاظ على مناخ، وبهذا التدمير يكون قد هدد بشكل مباشر أو غير مباشر على شروط الحياة مستقبلا التي يجب أن تتوفر لها مقومات الاستدامة للأجيال اللاحقة.

بالرغم من تدخل القانون ووضع منظمات وهيئات ساهرة على حماية البيئة باستعمال مختلف وسائلهم وآلياتهم من خلال حمالات تحسيسية و توعية من قبل المسؤولين، إلا أن ذلك لم يكن كافيا وكفيلا بتحقيق هذه الغاية. لذلك كان لابد من زيادة الحرص على حماية البيئة عن طريق إيجاد حلول

سوسيولوجية تتخذها الهيئات المعنية لوضع برنامج وآليات الردع لمثل هذه الظواهر والأعمال التي تمس الأمن البيئي والاجتماعي.

فالحديث عن البيئة يجرنا حتما لمعالجة أهم التحديات التي تتربص بالوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي بصفة عامة والإنسان بصفة خاصة، ومرد هذه التهديدات في مجملها يكمن في السلوك البشري والإنساني المنحرف الذي لم يكتفي فقط باستغلال واستفاد الثروات والموارد التي تمنحها بل تعدى ذلك إلى تدميرها بطريقة فوضوية غير مسؤولة، هو الأمر الذي ختم حتى وإن تأخر في ذلك، تدخل الدول بشكل فردي وجماعي لفرض عقوبات على ما أصبح يسمى بالجريمة البيئية، كتطبيق لفلسفة الاجتماعية التي تم وضع فيها القواعد الاجتماعية والتي تنص أيضا على حماية البيئة والثروات الطبيعية بمختلف أنواعها.

وعلى ما سبق يطرح الإشكال التالي:

- هل لنوعية التنشئة الاجتماعية دخل في إقبال بعض الأفراد على الجرائم البيئية .؟

إذ يتفرع السؤال العام إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- هل غياب الدور التحسيسي و التوعوي علاقة بانتشار الجرائم البيئية بأنواعها المختلفة ؟

- هل هناك علاقة بين إقبال الأفراد على ارتكاب الجريمة البيئة و غياب الردع من طرف السلطات؟

وللإجابة على السؤال الإشكالي لابد من صياغة فرضيات التي يمكن أن تجيب على هذا الإشكال المطروح، فالفرضيات كالتالي:

- لنوعية التنشئة الاجتماعية دخل في إقبال بعض الأفراد على الجرائم البيئية.

الفرضيات الفرعية:

- لغياب الدور التحسيسي و التوعوي علاقة بانتشار الجرائم البيئية بأنواعها المختلفة.

- هناك علاقة بين إقبال الأفراد علة ارتكاب الجريمة البيئية و غياب الردع من طرف السلطات.

تحديد المفاهيم:

الجريمة: هي الفعل الذي يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويتعارض مع القيم والأفكار المجتمعية.

كما يعرفها راد كليف بروان: بأنها انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه.[1]

التعريف الإجرائي للجريمة:

البيئة: الوسط الخارجي والجغرافي والبيولوجي المحيط بالإنسان وحضارته.

تعرف البيئة على أنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية، والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى.[2]

التعريف الإجرائي للبيئة: ينحصر المفهوم الإجرائي أو العملي للبيئة في مكان الدراسة فهو بذلك يعني: المجال الطبيعي الذي يحيط بالإنسان المكون من الهواء التربة والتضاريس والمياه وكذا الغطاء النباتي والكائنات الحية.

الجريمة البيئية:

ذلك السلوك الذي يخالف به مرتكبه تكليفا يحميه الشرع بجزاء جنائي، والذي يحدث تغييرا في خواص البيئة بطريقة إرادية أو غبر إرادية مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.[3]

المفهوم الإجرائي للجريمة البيئية: هي كل السلوكات والمظاهر التي ينتجها الأفراد وتكون المخالفة للقوانين والنصوص التشريعية التي تخص حماية البيئة الطبيعية المتمثلة في الهواء والماء والتربة والنبات وحتى الحيوان.

---

[1] غنى ناصر حسن القريشي، علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص23ز24.
[2] الحسن، موسوعة علم الاجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، 1999،ص104.
[3] محمد نعيم فرحات، التشريعات العربية المتعلقة بأمن وحماية البيئة من التلوث، الندوة العلمية،42، أمن وحماية البيئة، مجلة نايف للعلوم الأمنية، العدد196،الرياض،2011.

مفهوم التنشئة الأسرية: وهي عملية اكتساب الفرد أو الأفراد مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف وكذا القيم السائدة على الأسرة لتسهيل اندماجه في المجتمع والحياة الاجتماعية دون وجود أي اضطراب.[1]

مفهوم التوعية: تعني إيجاد الوعي وإكسابه للأفراد والجماعات لحملهم على الاقتناع بفكرة معينة أو رأي معين، واتخاذ منهج سلوكي معين بقصد تحقيق نتائج التوعية.[2]

مفهوم الردع: يعني تجريم الأفعال الجريمة وملاحظة فاعليها وفرض عقوبات عليهم.[3]

مفهوم النمطية: هي سلسلة من المعتقدات العامة المرتبطة بمجموعة أو فئة معينة من الناس، عادة ما يتم تطبيقها بطريقة تجعل الشخص الذي يمتلكها يعتقد أن كل أولائك الذين ينتمون إلى فئة معينة لديهم سمة معينة.

إذ ترتبط القوالب النمطية الاجتماعية بظاهرة نفسية تعرف بالتصنيف الاجتماعي. لهذا السبب نميل إلى تصنيف الأشخاص الآخرين في مجموعات اجتماعية معينة. عندما يحدث هذا. تبدأ معاملة كل شخص كعضو في مجموعته أكثر من معاملة الفرد.[4]

مفهوم التنميط: يشير مصطلح التنميط القائم على النوع الاجتماعي إلى المواصفات و السمات و الخصائص و الأدوار التي تسند إلى الأشخاص وفقا لجنسهم. قد تكون هذه القوالب النمطية سلبية أو إيجابية، لكنها تصبح ضارة عندما تفضي إلى الحد من خيارات الحياتية للأشخاص، مثل التدريب و المسار المهني و خطط الحياة.[5]

[1] عبد المجيد سيد منصور وآخرون، الأسرة على مشارف القرن 21، ط1، مصر، دار الفكر، القاهرة، 2000.
[2] السيد محمد الشنقيطي، مدخل إلى الإعلام، دار عالم للكتب، الرياض،1990.
[3] جيرار كورنو، ترجمة: منصور قاضي، معجم المصطلحات القانونية، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط1، 1998.
[4] لورا مكيني، القوالب النمطية الاجتماعية: كيف تنشأ و أنواعها، 2021.
[5] قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات، UNTER;

الدراسات السابقة:

دراسة أمحمد زردومي[1]: هي أطروحة دكتوراه في علم النفس و الأرطفونيا بجامعة الجزائر بعنوان: "دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوعي بالسلوك البيئي" من إعداد الطالب محمد زردومي بجامعة الجزائر،2007.

كانت إشكالية الدراسة حول: ما هو واقع السلوك والتصرف إزاء مشكلات البيئة؟

كما تفرعت الإشكالية كالتالي:

ما هو واقع مضامين البرامج التربوية ودورها في ترقية الوعي البيئي؟

ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز مكتسبات التعليم البيئي؟

وعلى ضوء هؤلاء التساؤلات تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة: تحقيق القيم البيئية قائم على تصحيح أخطاء التعلم عبر البرامج المناهج التربوية؟

الفرضيات الجزئية:

تفرعت الفرضيات أو تجزأت إلى:

[1] أمحمد زردومي، دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوعي بالسلوك البيئي المذعن، أطروحة دكتوراه معهد علم النفس و الأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2007.

مدخلات التعليم البيئي تصحح أخطاء التعلم الاجتماعي.

مضامين التربية البيئية في البرامج التعليمية تساهم في تعديل السلوك.

تعزيز المؤسسات الاجتماعية لأبعاد التربية البيئية يدعم بناء الاتجاهات البيئية.

مدخلات التعليم البيئي تتحقق في مخرجات الاتجاهات العلمية.

استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي، وتمثلت عينة البحث في مجموعتين:

الأولى: عينة ضابطة عشوائية بثانوية بوسماعيل، وعدد أفرادها 140 تلميذ وتلميذة.

الثانية: عينة تجريبية تم تدريسها لبرنامج التعليم البيئي، وكانت ببعض المؤسسات ولاية البليدة وكان عدد أفرادها 150 تلميذ وتلميذة، وقد وزعت استمارة على هؤلاء الأفراد.

كما كانت هناك عينة أخرى وهي عينة الفيلم العلمي، حيث تم عرض فيلم علمي يتضمن مسائل بيئية، وقد عرض على عينة عشوائية والتي عددها 50 تلميذ.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- غياب برامج تراعي السلوك البيئي كقيمة من قيم المواطنة.

- السلوكات السلبية نحو البيئة مردها إلى خلل في التنشئة.

- يظهر الفعل البيئي المذعن أنه سلوك أو فعل اجتماعي مكتسب من الثقافة المرجعية.

- عدم تفعيل المعلومات البيئية عقب أخطاء التعليم ساهم في توسيع الفجوة بين السلوك المعتمد وغير المعتمد.

- الأساليب الردعية و التعزيزية حلول منتظرة لجلب الذات المذعنة وضبطها عن عدم قيامها بسلوكات سلبية نحو البيئة.

- تنمية فكرة المواطنة البيئية ببناء المادة الرمادية على الكفاءة والقدرة على مواجهة وحل المشكلات البيئية.

الدراسة الثانية:

دراسة بوطبال حكيمة[1]، هي رسالة ماجستير في علم الاجتماع كانت حول الموضوع التالي:

"التربية البيئية في المحيط الأسري".

من أجل جمع المعطيات اللازمة والكافية حول معالجة ودراسة الموضوع طرحت مجموعة من التساؤلات وهي:

- هل هناك فعلا تربية بيئية على المستوى المحيط الأسري موجهة من طرف الوالدين تعمل على بناء وتشكيل سلوكات الطفل إزاء البيئة الطبيعية؟.

- هل يتوافق توجيه التربية البيئية للطفل بتباين المستوى المعيشي للأسرة؟.

- هل يتباين اهتمام الوالدين بتوجيه التربية البيئية للطفل بتباين المستوى المعيشي للأسرة؟.

- هل للمحيط الأسري (الداخلي) والمحيط السكني الخارجي دور في ترسيخ التربية البيئية عند الطفل؟.

وبناءا على هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

يتوافق توجيه التربية البيئية للطفل مع مستوى الثقافة البيئية للوالدين.

يتباين اهتمام الوالدين بتوجيه التربية البيئية للطفل بتباين المستوى المعيشي للأسرة.

يساهم المحيط الأسري (الداخلي) والمحيط السكني (الخارجي) في ترسيخ التربية البيئية عند الطفل.

إذ استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وتم توظيف السرد التاريخي وكذا المقارنة كأساس للوصف والتعبير الكمي للظاهرة، كما أن استخدام أداة الاستمارة وكذا المقابلة عينة متكونة من 110 تلميذ بعده تم سحبهم عشوائيا من مجموع 3 مدارس متواجدة بمنطقة بوعينان التابعة لولاية البليدة، كما تم سحب عينة الوالدين وفق نسبة سبر 2/1 من حجم عينة الأطفال المتكونة من 55 تلميذ، ليكون حجم عينة الوالدين 110، تم سحبهم بطريقة عشوائية منتظمة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تباين اهتمام الوالدين بتوجيه التربية للطفل بتباين المستوى المعيشي للأسرة.

المحيط الأسري والمحيط السكني يساهمان في ترسيخ التربية البيئية عند الطفل.

[1] بوطبال كريمة، التربية البيئية في المحيط الأسري، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة، 2007.

يتوافق توجيه التربية البيئية للطفل مع مستوى الثقافة البيئية للوالدين.

تقييم الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها تنوعت واختلفت في متغيرات الدراسة كما تنوعت في النتائج وطرق البحث، إذ تشابهت في كثير من العناصر والتي حول موضوع البيئة، حيث نجد أن الدراسات المذكورة سابقا دراسات جزائرية وهناك فارق زمني شاسع بينها وبين الدراسة التي تناولناها إلا أننا نجد الدراسات السابقة قد ألمت بحيثيات الموضوع وكانت ثرية بالمفاهيم المتعلقة بالبيئة وكذا السلوك البيئي المذعن.

حيث أن دراسة أمحمد زردومي، حاولت البحث عن "دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوعي البيئي"، وكانت أهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة هي أن السلوكيات البيئية السلبية مردها إلى خلل في التنشئة. ولم تختلف على دراسة بوطبال حكيمة بعنوان "التربية البيئية للطفل في المحيط الأسري"، إذ استنتجت الطالبة في دراستها إلى أن الثقافة البيئية للوالدين تساهم بشكل كبير في ترسيخ تربية البيئية عند الأبناء.

نجد أن الدراسات سالفة الذكر قد ساهمت بشكل كبير في ترتيب المعلومات النظرية وكذا تصنيفها، رغم الفرو قات الموجودة بين موضوعنا محل الدراسة وبين الدراسات المذكورة أعلاه، تتمثل فروقات في زاوية الدراسة وكذا في المتغيرات المدروسة حيث أن دراستنا هاته اهتمت وتخصصت في الجريمة البيئية بينما الدراسات السالفة تخصصت في التربية البيئية، ولقلة الأبحاث والدراسات

السوسيولوجيا بصفة عامة وتخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة بصفة خاصة. إلا أننا اعتمدنها في دراستنا. لكن من حيث المنهج هناك تشابه وتطابق في المنهج المتمثل في المنهج الوصفي التحليلي.

المقاربة السوسيولوجية :

تعتبر المقاربة النظرية للموضوع أو المقاربة العلمية خاصة في علم الاجتماع مرجعا أساسيا للباحث في دراسة بحثه وتسهل عليه طريقة الدراسة، فمن خلال الإطار النظري يتم تحديد الزاوية الفكرية التي يتم من خلالها دراسة وتحليل الموضوع أي معالجته، ففي بحثنا هذا المتمثل في دراسة الجريمة البيئية توجهنا إلى مجال التنشئة الاجتماعية، فحسب هذا التوجه الأخير تطرقنا إلى المقاربة نظرية التنشئة الاجتماعية.

إذ أن التنشئة الاجتماعية هي عملية اكتساب الفرد للقيم والمعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، كما هي عملية تربية تقوم على تفاعل الاجتماعي، ومن خلالها يندمج الفرد داخل مجتمعه.

حيث التنشئة الفرد هي عبارة عن شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تحدد داخل الأسر في إطار من القيم والمعايير، وأن المواقف والسلوكيات التي تعبر عن شخصية الفرد مستوحاة من خلال آراء وأحكام ومواقف واتجاهات المحيطين به والمتفاعلين معه حيث أن التنشئة الاجتماعية والفرد مما يؤدي إلى التطور السوي الذي يمس الجانب المعنوي والجسدي للفرد.

كما تعتبر الأسرة مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية مجالا لتغذية الفرد بجملة من القيم والمعايير وتكسبه محددات سلوكه وتفاعله مع المحيط الاجتماعي من جهة والمحيط الطبيعي من جهة

أخرى، ذلك أن ما يتشربه الفرد من قيم واتجاهات داخل الأسرة يؤثر في علاقاته وسلوكياته مع البيئة. فإذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة التي نحن بصدد دراستها، فإن وجود السلوكات الإنحرافية تجاه البيئة داخل الأسرة باعتبارها مؤسسة تنشيئية يكشف عن عدم تأديتها للدور المنوط بها.

كما نجد مقاربة أخرى تتماشى وموضوعنا هذا والتي هي نظرية التقليد والمحاكاة، والتي ترى أن العلاقات الاجتماعية ما هي إلا علاقات متشابكة بين الأفراد، إذ يتحكم في الأفراد الواقع الاجتماعي والذي يعبر عن التقليد، وبهذا يمكننا تفسير بعض الظواهر النفسية والسلوكات الأفراد المتمثلة في التعود والتذكر، فالشخص بحكم العادة والتعود يجد نفسه يقلد نفسه أي تصرفاته في مواقف سابقة أو يقلد غيره، والذاكرة أي التذكر يساعده على التقليد، حيث يتمكن من استرجاع المواقف والأحداث السابقة.

فمن هذا المنطلق يتابع **غابريال تارد** والذي يرى من خلال نظريته في التقليد، هناك من يخشى إيذاء الغير بدافع التقليد أيضا.[1]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الفرد يمكنه تعلم السلوك الإجرامي أو الإنحرافي عن طريق التقليد، فهو منذ صغره يرى الآخرون يفعلون ذلك، وقد تكون هذه الأفعال والتصرفات في أنماط الأسرة أو في جماعته أي رفقائه، فالوالدان يعتبران بمثابة القدوة بالنسبة للطفل الذي يقوم بكل الأفعال التي يراها صادرة من عند والديه دون أن يميزها بأنها سوية أو منحرفة، فإذا كان الوالدين حريصان على محافظة المحيط البيئي بقيامهم بعمليات النظافة التي من شأنها أن تعلم الطفل هذا السلوك السوي والعكس كذلك.

[1] عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دار ذات السلاسل، الكويت، ط3، 1999.

الفصل الثاني
الجريمة البيئية

تمهيد:

بالرغم من الأهمية البالغة التي اكتستها الآليات والفعاليات لحماية و وقاية البيئة، إلا أنها لا يمكن أن تضمن في كل الحالات عدم وقوع أضرار تصيب البيئة سواء بفشل قواعد الاحتياط أو سبب الانتهاكات والجرائم المستمرة في حق البيئة من طرف الإنسان، الأمر الذي أوجب على الدول ومنها الجزائر إلى إصدار وسن قوانين لحماية البيئة ومعاقبة المجرم ومرتكبي الجرم البيئي بشتى أنواعه.

ففي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الجريمة والبيئة لنصل إلى فهم وتحديد المعنى والفهم الحقيقي للجريمة البيئية.

تمهيد

المبحث الأول: الجريمة والجريمة البيئية

المطلب الأول: مفهوم الجريمة

المطلب الثاني: مفهوم البيئة

المطلب الثالث: تعريف الجريمة البيئية

المبحث الثاني: مميزات الجريمة و أركان الجريمة البيئية

المطلب الأول: خصائص الجريمة البيئية

المطلب الثاني: أركان الجريمة البيئية

المبحث الثالث: عوامل وأثار الجريمة البيئية

المطلب الأول: عوامل ارتكاب الجريمة

المطلب الثاني: آثار الجريمة الاقتصادية

المطلب الثالث: الآثار النفسية والاجتماعية

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الجريمة والجريمة البيئية

أضحى موضوع البيئة اليوم والجرائم التي تنتهك في حقها وكذا كيفية المحافظة عليها من اهتمامات الباحثين والدارسين في شتى التخصصات والمجالات لاسيما المجال السوسيولوجي.

ومن أجل تحديد والفهم الصحيح للجريمة البيئية لابد من تحديد المفاهيم المتعلقة بها، قبل أن نحدد مفهوم الجريمة البيئية لابد من وضع مفهوم الجريمة في معناها قبل التطرق إلى مفهوم الجريمة البيئية

المطلب الأول: مفهوم الجريمة

مفهوم الجريمة من الناحية اللغوية:

إن أصل كلمة جريمة آتية من جرم بمعنى كسب وقطع والجرم بمعنى الحر، وقيل أنها كلمة فارسية معربة، والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب. فالجريمة والجارم بمعنى الكاسب وأجرم فلان أي اكتسب الإثم. كما تعني بذلك كل ما يأخذها الوالي من الذنب، ورجل جريم وامرأة جريمة أي ذات جرم أي ذات جرم.[1]

مفهوم الجريمة من المنظور السوسيولوجي:

ذهب كل من **"موريس" و "ريكلاس"** في دراستهم وتحديد مفهوم الجريمة من خلال دراستهم للمدخل السوسيولوجي للجريمة، إلى أن الجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صحيح أو صواب، كما أن المجتمع هو الذي يقرر متى يكون فعل أو سلوك معين جريمة أو ليست بجريمة، ويذهبان إلى أن الجريمة تختلف اختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ وذلك بدوره يخضع لتغير قيم المجتمع من مجتمع لأخر.[2]

كما عرفت الجريمة بأنها كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة. فهو بمثابة الخروج عن السلوك الذي يضعه المجتمع لأفراده.

هي ذلك الفعل الذي يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويتعارض ذلك الفعل أو السلوك مع القيم والأفكار المجتمعية.[3]

---

[1] الجريمة في الكويت: المعدلات، الأسباب، الآثار والحلول، خلال الفترة الممتدة بين 2005 إلى 2009، 30 /2009/09.

[2] السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص20،19.

[3] غني ناصر حسن القريشي، علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص24،23.

فهي سلوكات وتصرفات معادية ومنافية للقيم الاجتماعية والأعراف التي تتماشى وخصوصية كل مجتمع.

التعريف النفسي للجريمة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه على أن الجريمة هي حقيقة واقعية لإشباع غريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.[1]

من خلال التعريف السابق للجريمة من المنظور النفسي فهي تعني بذلك كل الدوافع النفسية والغريزية يتم من خلالها إشباع الرغبات والغرائز النفسية.

التعريف القانوني للجريمة:

يعرف القانون الجريمة بما جاء في نصوصه وتشريعاته على أنها: السلوك الذي يخترق قانون العقبات، وعلى أنها أيضا سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير.

كما قام بتعريفها على أنها ارتكاب فعل أو امتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانونا ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون.[2]

المطلب الثاني: مفهوم البيئة

عرفت البيئة في **لغة** وهي فالأصل مشتقة من "باء" من الفعل الماضي وهي بذلك تعني المحيط المستقر فيه والذي يعيش فيه الكائنات الحية.[3]

وداء في لسان العرب لابن منظور أن البيئة هي المنزل، وقيل منزل القوم في كل موضع، وتبوأ فلان منزلا أي اتخذه، وهي مشتقة من فعل باء "بيوء" أي رجع وعاد[4].

وإن مفهوم البيئة بذلك يستعمل لدلالة على المكان الذي يقيم فيه الإنسان أو الذي يحيط به جميع مكوناته وعناصره سواء الحية منها أو الغير الحية.

---

[1] رمسيس بنهام، الوجيز في علم الإجرام، منشأ المعارف، الإسكندرية، ط1، دس، ص30.
[2] جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث،ط1، القاهرة، 2014، ص39/38.
[3] جمال بوربيع، الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي: زلزال ماي 2003ببومرداس نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع البيئة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
[4] ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للنشر والطباعة، لبنان، المجلد الأول، 1968،ص39.

التعريف الاصطلاحي للبيئة:

البيئة هي البيت أو المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو الكائن الحي. هذا المحيط قد يتسع ليشمل الكرة كلها لدى البعض، وقد يضيق لينحصر في رقعة البيت الذي يسكنه لدى البعض الأخر، وبين هذا يمكن تحديد أو تصنيف مجموعتين من التعريفات الموجهة والمخصصة للبيئة، فالمجموعة الأولى نظرت للبيئة من جانبها الطبيعي، أما المجموعة الثانية فنظرت إلى البيئة بمفهومها الوسع الذي يضم الجانب الطبيعي والجانب الاجتماعي للبيئة.[1]

المطلب الثالث: تعريف الجريمة البيئية

إذا كانت الجريمة هي الفعل المنافي للقيم المجتمع والخارج عن القانون وله قانون عقابي، أو كل فعل يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له عقوبة جنائية[2]، فإن الجريمة البيئية هي "كل سلوك إيجابي أو سلبي سواء كان عمدي أو غير عمدي يصدر عن شخص طبيعي أو معنوي يضر بأحد عناصر البيئة سواء كان ذلك الاعتداء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3].

كما يمكن تعريفها على أنها" ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليفا يحميه المشروع بجزاء جنائي، والذي يحدث تغييرا في خواص البيئة بطريقة إرادية أو لا إرادية وكذا كانت مباشرة أو غير مباشرة يؤدي بالتالي إلى إلحاق الضرر بالكائنات الحية والموارد الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية[4].

فبتالي ومن خلال ما ذكر سابقا تعني الجريمة البيئية على أنها اعتداء على الوسط الطبيعي الذي تمثل المحيط الكلي الذي يعيش فيها الكائن الحي بأنواعه، وهي أيضا تمثل كل سلوك عمدي أو غير عمدي مباشر أو غير مباشر يصدر من عند شخص مهما كانت صفته ومن خلالها يتم الإضرار بموارد طبيعية آجلا أو عاجلا.

---

1 المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير البرامج، (تخصص إنتاج كيميائي مراقة البيئة والتلوث، 1429ه، المملكة العربية السعودية.

2 عبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري-القسم العام، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر، 2015،ص65،66.

3 عبد الله أوهايبية، نفس المرجع السابق ص66.

4 ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص33.

المبحث الثاني: مميزات الجريمة و أركان الجريمة البيئية

البيئة البوابة التي من خلالها الوصول إلى جميع التفاصيل المرتبطة فيه، وأي مساس بها يؤدي إلى الإضرار بالبيئة وكذا التنوع البيئي وبكل ثرواتها المختلفة، نظرا لتعدد السلوكات المضرة بالبيئة يود الباحث تحديد خصائص ومميزات الجريمة البيئية.

المطلب الأول: خصائص الجريمة البيئية

تعد الجريمة البيئية سلوكا ضارا يخل بتوازن البيئة ويهدد أمن واستقرار الكائنات البشرية ومستقبلهم على الكرة الأرضية، وقد اتسمت على خلاف غيرها من الجرائم التقليدية بعدة خصائص والمتمثلة في:

- صعوبة تحديد الجريمة البيئية:

باعتبار أن الجرائم البيئية المنصوص عليها في قانون البيئة لا يمكن تحديدها ومعرفة عناصرها إلا بالرجوع إلى نصوص خاصة تنظمها تصدر من قبل الجهات الإدارية أو إلى قوانين أخرى أو الإحالة إلى المعاهدات الدولية التي تم الانضمام إليها من قبل الدولة المعنية، قد تكون بعض هذه الجرائم من جرائم الضرر التي تفترض نتيجة إجرامية، كما قد تفرض بدورها سلوكا إجراميا، تمتاز معظم الجرائم بعدم الوضوح أو بعد الظهور[1].

ويستعصى على الإنسان العادي تحديدها، فتمكن هذه الصعوبة في تحديد أركانها وعناصرها وشروط قيامها، ضف إلى ذلك كون الجريمة البيئية تعد من جرائم الخطر أيضا والتي تتمثل في التهديد بالإهدار للمصلحة أو الحق الذي يحميه القانون والمجتمع، إذ أن هذا الإهدار يكون وفقا لتسلسل الطبيعي للأحداث.[2]

صعوبة اكتشاف الجريمة البيئية:

تمتاز بعض الجرائم البيئية بالغموض كتلك المتعلقة بتلويث الهواء بغاز سام لا لون له ولا رائحة ومن ثم فإن اكتشافه من طرف الإنسان أمر في غاية الصعوبة، إذ لا يؤتى ذلك إلا عن طريق أجهزة خاصة تكشف تلوث الهواء ودرجته ونوعية المادة الملوثة، بالإضافة إلى أن تأثير هذه الجرائم قد لا يظهر على

[1] حنان زغاد، الحماية الجنائية للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص14.

[2] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر القايد، تلمسان،2007،ص60.

المجرم أو الجاني عليه إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، مثل تأثير عوائد المصانع والسيارات وكذا مصانع الإسمنت على العمال والسكان[1].

كثرة الضحايا:

لا يزال يعاني الضحايا من ويلات الجريمة البيئية بكل أنواعها المختلفة والتي لا حصر لهم خاصة إذا وقعت في المناطق السكنية أو كذا المناطق الجد قريبة من السكان والتي يذهب إليها المواطنين إما للري أو غيرها منها النشاطات التي يؤديها الفرد المقيم بأحد هذه المناطق، لذلك يجب قياس درجة التلوث بصفة مستمرة في الأماكن المصدرة للملوثات الكيميائية والصناعية وحتى الصناعات الصيدلانية للسيطرة على مصادره وخير مثال هو خسائر قنبلتي هيروشيما ونكازاكي، وكذا تجارب المستعمر الفرنسي في الأراضي الصحراوية الجزائرية وحتى خطي شال وموريس، والتي تعد جرائم بيئية دولية وليست تجارب علمية، والتي أطلقت عليها تسمية اليربوع الأزرق، اليربوع الأبيض، واليربوع الأحر، على التوازي نسبة للعالم الفرنسي، حيث كانت قوتها تساوي عشرات الأضعاف قوة قنبلتي هيروشيما ونكازاكي، والتي خلفت العديد من الأمراض منها الأمراض السرطانية وحتى نجدها أثرت على معدل الولادات وكذا تباعدها والإجهاض وحتى ارتفاع معدلات العقم وأمراض العيون والجلد وأثرت على ولادة وتكاثر الإبل وسجلت عدة حالات وفاة بالسرطان وذلك كله راجع إلى ما وضعته القوات العسكرية أن ذاك[2].

المطلب الثاني: أركان الجريمة البيئية

أركان الجريمة هي الأجزاء الأساسية المشترطة قانونا فهمنهم من اعتبر الجريمة لها ثلاث أركان وهي: المادي المعنوي وكذا الشرعي، فسنتطرق إلى هذه الأركان كالأتي:

الركن المادي:

هو إتيان الفعل أو القول المحرم شرعا، لا تعتبر مرحلة التفكير أو التحضير جريمة في نظر الشرع إلا إذا وصل الفعل إلى مرحلة التنفيذ.

كما يتكون من ثلاثة عناصر مهمة وهي:

أن يكون الفاعل إما أصليا أو تبعيا، إما فاعلا منفردا أو شريكا.

[1] أشرف هلال، التحقيق في جرائم البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة،2011،ص28.
[2] محمد حسن عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة مصر، 2002، ص29.

أن تحقق النتيجة الإجرامية المراد تحقيقها أو أي نتيجة إجرامية محتملة الوقوع.

أن تكون هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة.[1]

الركن المعنوي:

يعد الركن المعنوي بالقصد الجرمي الذي يتجسد من خلال علم الجاني وتوجيه الإرادة لارتكاب الفعل وفقها، فانصراف الفاعل يعني توجيه إرادته ونتيه لارتكاب الفعل الجرمي بقصد تحقيق النتيجة الإجرامية.

الركن الشرعي:

يعني أن يكون الفعل الجرمي غير واقع تحت أي سبب من أسباب الإباحة التي تمنع المسؤولية الجزائية، فلا تقوم الجريمة إلا بفعل غير مشروع يقرر القانون له عقوبة ويوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا تضمن القانون نصا يجرمه ولم يكن في الظروف التي ارتكب فيها خاضعا لسبب من أسباب الإباحة[2].

[1] زهير كاظم عبود، 09.27/2013.
[2] عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005،ص10.

المبحث الثالث: عوامل وأثار الجريمة البيئية

وجدت الجريمة بوجود الإنسان ومنذ وجده فوق الأرض هناك مخالفات و جرائم تقام إما في ضد الإنسان أو ضد البيئة أو الحيوان، فعلى إثر هذه الجرائم يبحث الباحثون والمهتمون عن أسباب الجريمة، والدوافع التي دفعت وتركت ببعض الأفراد إلى ارتكاب ما يرتكبون من أفعال إجرامية.

كما أنه لكل جرم أثار تترتب عنه و هذه الآثار مكلفة كبيرة لأي مجتمع كان، فهذه الترتبات ليست فقط من الناحية الاقتصادية بل نجده تتعدى ذلك.

المطلب الأول: عوامل ارتكاب الجريمة

الدوافع التي تدفع ببعض الناس إلى ارتكاب أفعال إجرامية تنقسم هذا الدوافع إلى دوافع داخلية تكمن في الشخص في حد ذاته، أما الدوافع الخارجية تكمن وتتمثل في الوسط البيئي أو المحيط الخارجي الذي ينتمي إليه الأفراد.

تتمثل هذه الدوافع في:

1 رفقاء السوء: مجموعة الرفاق الذي ينتمي إليها الفرد والمحيطة به سواء كانت إما في حييه أو مدرسته أو غير ذلك، فالفرد باحتكاكه مع هذه الأفراد ينقل عليهم بعض التصرفات دون إدراكه أو بإدراكه، وكانت هذه التصرفات أو السلوكات إيجابية أو سلبية، فبما أننا حددنا جماعة الرفقاء السوء فهنا حتما ينطبع عند الفرد نفسه مجموعة من السلوكيات المنحرفة و لا أخلاقية والتي تؤدي به إلى ارتكاب جرائم وتجاوزات في شتى المواضيع، فعلى الآباء حذر أبنائهم م ن نوع هذه الرفقة[1].

2 وسائل الإعلام: المتمثلة في الوسائل التكنولوجيا منها: التلفاز الهاتف الانترنيت وحتى تعدت إلى وسائل التوصل الاجتماعي، تعتبر هذه الوسائل كأداة ناقلة ومؤثرة بشكل مباشر على سلوكات الأفراد وتغيير طباعهم، كما أن وسائل الإعلام تعتبر أيضا بمثابة وسيلة تشهير ونشر مثل هذه الأفعال الإجرامية، فليس كل الأفراد في المجتمع يأخذون هذه الأشرطة التي تبث على القنوات أو في وسائل التواصل بشكل إيجابي ويتم الحذر من مثل هذه الأفعال، إذ نجد من الأفراد من يكون فضوليا ويذهب بإرادته إلى ارتكاب مثل هذه الأفعال الغير مشروعة.

فوسائل الإعلام نجدها أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الأفراد فكم من جرم اقترفت وكم من هاوية أودعت وكم من شهوة أشعلت وكم من غريزة حركت وأوقدت.

[1] محمد عيسى برهوم، ص138.

3 الفراغ والبطالة: إن أكبر ما يشل حركة المجتمعات ويعيق مسارها وسيرها هو تضخم عدد العاطلين عن العمل فيها، إما أنه لا يجد عمل وهو قادر عن العمل، أو أنه قادر عن العمل وله عمل ولا يعمل.

فحتى أنواع البطالة كثيرة ولكن أساس البطالة هو وقت الفراغ الذي لا يعرف الشباب معظمهم كيف يقضونه، ففي أوقات فراغهم يلجئون بعضهم إلى الأفعال الإجرامية بمختلف أنواعها، إما بالذهاب إلى الغابات و المنتزهات أو بالذهاب إلى الشوارع وغيرها.

4 التفكك الأسري: بطلاق أو الفراق وكذلك انشغال الأبوين عن الأولاد، أو حتى وجود مشاكل داخل العائلة، العنف الأسري بأنواعه، فكم من هم المجرمون سلوكيا من جراء هذا التصدع العائلي والأبوي والانهيار البيتي يؤدي بهم إلى الذهاب في زاوية الإجرام.

5 الفقر وقلة ذات اليد: المستوى المعيشي القليل والفقر الذي يعاني منه أفراد المجتمع من مختلف أنواع الفئات البشرية يعانون ويتخبطون في قاع الفقر.

لذا لم يقطع عمر رضي الله عنه وأرضاه عنه عام الرمادة يد من سرق، فغلاء المعيشة وقلة ذات اليد وتزايد متطلبات الحياة، وضيق العمل، كل ذلك مدعاة لمن ضعف إيمانه، وانحرفت نفسه إلى السرقة وارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم.[1]

المطلب الثاني: آثار الجريمة الاقتصادية

للجريمة آثار مترتبة عنها كما تعتبر ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل تمتد خطورة الجريمة و آثارها المدمرة إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة وكذا المجتمع بأسره.

إن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد.

فحساب تكلفة الجريمة يندرج تحت الآثار الاقتصادية وكذا الاجتماعية للجريمة، وليس هذا فقط أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجاني والمجني عليه، إذ إن المجني عليه إذا أصيب بعجز يبعد نهائيا عن مجال القوى المنتجة و تكون خسارة مالية تتكفلها الدولة، لأنه يعجز عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مال عليه، أما الجاني يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة عقوبته، إن الآثار الاقتصادية

[1] مكافحة الجريمة، 28/09/2013.

للجريمة الواقعة على الأفراد تتمثل فيما يترتب على الجاني من حرمانه من نتائج دخله الشهري والحال نفسه للمجني عليه، فإذا كانت الجريمة مست البيئية فهنا نجد خسائر مادية كبيرة والتي تتمثل في التعويضات للفلاحين و مربي الأغنام والأبقار وغيرها من التربية الحيوانية، كما أنه هناك وسائل و آليات لإخماد الحرائق والتي هي في أصلها مكلفة جدا وكذا حتى في توفير الأدوية للفلاحين هذا إذا كان هناك انتشار للأمراض الفلاحية.

كما أنه هناك أيضا مصاريف ونفقات على الأفراد الذين أصيبوا بحروقات على مستوى الجسم بمختلف درجاتها، هذا فضلا عن باقي المصاريف والتكاليف وهذا بالتالي يؤدي بمشكلات اقتصادية على المجتمع وأسر الجاني.

إن التكاليف المادية للجريمة تبدو متعددة للغاية فمنها تكاليف مادية مباشرة وتكاليف غير مباشرة، ولعل أهم أنواع التكلفة المادية هو الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف. والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع، كذلك فإن المبالغ التي على الدعارة والمخدرات والمقامرة تشكل أيضا نوعا من أنواع التكلفة المادية ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع. كما أن هناك جرائم تعتبر ضمن التكلفة المادية غير المباشرة للجريمة مثل الرشوة والتسهيلات في الأمور التجارية وغيرها من الأمور التي تعرقل من تنمية وتطور المجتمع.

إن الآثار الاقتصادية للجريمة هي أخطر الآثار على الفرد والمجتمع ومنها تظهر المشكلات الاجتماعية والأمنية للجريمة التي تؤثر على إنتاجية الفرد ومدى تقدم ورقي الدولة[1].

المطلب الثالث: الآثار النفسية والاجتماعية

تعتبر الجريمة وصمة عار تلحق بالأسرة وتبقى آثارها النفسية والاجتماعية تطارد أبناء من ارتكب الجريمة وأبناء من ارتكبت الجريمة بحقه بالإضافة إلى أقارب هذه الأسرة.

- تسبب الجريمة اجتماعيا بإصابة الأبناء تلك الأسر بأمراض نفسية أو جسدية يصعب علاجها أو التخلص منها وحتى التقليص من أعراضها. ففي بعض الأحيان نجد كل المحاولات التخلص من الآثار النفسية التي أصيب بها أحد الأفراد من أسرة ما أو مجموعة من الأفراد، إذ يمكن لهذه الآثار النفسية كانت من خلال تعرضهم لجريمة معينة وبما أن هذا البحث مخصص لدراسة الجريمة البيئية فإنه يمكن أن يكون اندلاع الحرائق أمام أحد الأفراد أو الأبناء أو تعرضهم لحروق و جروح متفاوتة الخطورة، كما

[1] الجريمة في الكويت، المعدلات، الأسباب، الآثار، الحلول، في الفترة الممتدة بين 2009/2005.

أنه يمكن أن تكون هناك جريمة بيئية مست بالحيوانات وأحد أبناء أسرة ما كان يمتلك نوع من الحيوانات التي تكون قريبة من الإنسان.

- تسبب في إثارة جو من العنف والرعب بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى جنوح أبنائها وبالتالي إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع وعدم استقراره ووجود خلل في النظام والتوازن الاجتماعي؟

- تسبب في زيادة التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات كالطلاق و المشاكل الأسرية والزوجية أو المشاكل العائلية، كما نجد في بعض الأحيان إهمال الأبناء من طرف الآباء وغيرها من المواقف التي تهدد باستقرار العائلة وبالتالي استقرار المجتمع.

- إصابة أفراد الأسرة بالإحباط والقلق والخجل، وكذا الشعور بالوحدة الاجتماعية والنفسية مع عدم الرغبة في التواصل الاجتماعي، مم يتسبب في إهدار طاقاتهم وقدراتهم مما ينعكس سلبيا على العائد الاقتصادي في المجتمع.

- فقدان المكانة الاجتماعية للأبناء والأقارب وخسارة الكثير من العلاقات والصدقات.

- إن الآثار النفسية والاجتماعية التي تصيب الأفراد بالنهاية إلى أضرار وخيمة تصيب أمن واستقرار المجتمع و تؤثر على طاقاته وإمكانيته وبالتالي على إنتاجه و تأخر اقتصاده. [1]

[1] الجريمة في الكويت المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

يتم من خلال ما تطرق إليه في السابق وفي هذا الفصل خاصة تحديد مفهوم الجريمة بصفة عامة والجريمة البيئية بصفة خاصة، كما أنه تم التطرق إلى الأسباب والآثار المترتبة على الجريمة، إذ تشكل الجريمة بصفة عامة تهديدا مستمرا للسلام الاجتماعي و الأمن و الاستقرار في جميع بلدان العالم مما يستوجب بناء إستراتيجيات فاعلة لمحاربة هذه الجريمة بجميع أشكالها.

الفصل الثالث

جرائم الاعتداء على البيئة

الفصل الثالث: جرائم التعدي على البيئة

تمهيد

المبحث الأول: جرائم الاعتداء على البيئة الأرضية والتنوع البيولوجي

المطلب الأول: الاعتداء على الأرض والأراضي الفلاحية

المطلب الثاني: الاعتداء على التنوع البيولوجي

المطلب الثالث: الاعتداء على الثروة الحيوانية

المبحث الثاني : جرائم الاعتداء على البيئة الهوائية و المائية

المطلب الأول : الاعتداء على الأوساط المائية

المطلب الثاني : الاعتداء على البيئة الهوائية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر جريمة البيئة من أهم المشاكل التي تعاني منها البيئة، كما تعتبر من أبرز أنواع الجرائم المعروفة في العالم التي ارتكبها الإنسان عليها أي على سطح الأرض، و التي امتدت لتشمل جميع مرافق الحياة، و المعروف أن للجريمة البيئية تنوع من حيث نوع الجريمة .

و هذا ما جعل الجرائم البيئية تتميز بخصائص عن غيرها من الجرائم، ففي هذا الفصل تطرقنا إلى أنواع الجرائم البيئية التي ارتكبها الإنسان في حق الطبيعة.

المبحث الأول: جرائم الاعتداء على البيئة الأرضية والتنوع البيولوجي

يشمل الوسط النباتي على الزروع والنباتات البرية والمزروعة، و البيئة عنصر مهم في حياة الإنسان وفي معظم المركبات الجغرافية نظرا لتأثيره على مختلف العناصر البيئية، كما أن أي تغير يحصل في جزء من مكونات البيئة يتأثر به باقي المكونات البيئية.

المطلب الأول: الاعتداء على الأرض والأراضي الفلاحية

تتمثل الأرض من تربة و حشائش وعشب وغيرهم من مكونات الأرض أو مكونات الغطاء الأرضي فهي بمثابة البنية المحيطة بالإنسان، إذ يتمحور الاعتداء على التربة الزراعية أو الأراضي الزراعية و الفلاحية حول الزحف العمراني الذي يشمل إنشاء المساكن و المباني، و كذا شق الطرقات وغيرها من البنايات التحتية التي غالبا ما يكون بنائها في الأراضي غير الصالحة للبناء.

فهذه الأراضي الفلاحية تتميز بخصائص تجعلها صالحة للزراعة والفلاحة لأن بها مواد عضوية تساعد على نمو النباتات بها و ذلك إما بفعل الطبيعة أو يتمثل في استصلاح بعض الأراضي، كما يلجأ الإنسان إلى هذا عادة ليحدث توازنا بين الزيادة المستمرة لعدد السكان و الأراضي الزراعية، أما التربة الزراعية و الفلاحية التي أوجدتها الطبيعة ما هي إلا نوع من الأراضي صارت صالحة للزراعة نتيجة العوامل المناخية المتباينة من زلازل براكين حرارة رطوبة أي طرأت علها العوامل المناخية الطبيعية ، وهذا الأملاح والعناصر لا تقف فقط عند الطبقة السطحية بل تتغلغل إلى عمق الأرض لكي تتمكن النباتات الحصول على ما تحتاجه من الأرض[1].

فإذا عدنا إلى مسألة الاعتداء و إيقاع الجريمة على الأراضي خاصة الأراضي الفلاحية و الزراعية فإن الخطر يبلغ أقصاه حين يمتد الزحف العمراني إلى الأراضي المزروعة و المخصصة لجني المحاصيل الحقلية و الأشجار المثمرة.

فالقانون جرم مسألة التعدي على الأراضي الزراعية هي نفسها القوانين التي تنطبق على جريمة التعدي على النباتات والتي ستعرض في العنصر الموالي، وهذا باعتبار أن النبات و الأراضي عنصران مترابطان، و بما أن التركيز هنا يكمن على التوسع العمراني وما شابهه على حساب الأراضي الفلاحية، فإننا نلخص تجريم الأفعال المتمثلة في معاقبة الجاني أو الفاعل و كل من يغير الطابع الفلاحي لأرض مصنفة فلاحيه[2].

[1] راتب سعود، الإنسان و البيئة: دراسة في التربية البيئية، دار الحامد، عمان، 2004 ص97.
[2] راتب السعود، المرجع السابق، ص97.

يجب التنويه إلى جريمة أخرى في الاعتداء على الأرض وهي سرقة أهم ما تملكه الأرض و الذي يتمثل في الثروات الطبيعية، مثل سرقة الرمال والتربة إما من الأودية أو من البحار ، حيث أنه هناك تجريم على كل من يستحوذ على الأملاك الوطنية لا سيما المتعلقة بسرقة الحصى و الحجارة والتربة وغيرها من الثروات السطحية والجوفية[1].

المطلب الثاني: الاعتداء على التنوع البيولوجي

يتمثل التنوع البيولوجي في النباتات أو بالأحرى الوسط النباتي سواء كانت المزروعات أو النباتات البرية، وهي مهمة في الغطاء النباتي وهي العنصر الأساسي والمهم جغرافيا لأنه يؤثر ويتأثر بأي تغير حاصل في المناخ بفعل فاعل أو لا، ويمثل النبات عنصر التوازن في الطبيعة لذا فإن القضاء على النبات من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي لذا فإن القضاء على النبات من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي بين سائر العناصر بالمركب الجغرافي[2].

وجرم المشرع الجزائري معظم أعمال الاعتداء على الوسط النباتي، حيث جرم كل من يقوم بسرقة محصولات أو غيرها من المنتجات الصالحة من الحقل سواء كانت منفصلة أو غير منفصلة عن الأرض قبل سرقتها[3].

إلا أنه و من خلال الاستقراء فإن معيار التجريم الذي اعتمده المشرع في المخالفات المتعلقة بسرقة المنتجات والنباتات البرية هو معيار اقتصادي يهدف إلى حماية العناصر ذات القيمة التجارية و الاقتصادية.

كما جرم القانون الجزائري كل أعمال التخريب القائمة على محصولات أو المغروسات التي نمت طبيعيا أو بعمل الإنسان، وهي تشمل إطلاق الموشي في أرض مملوكة للغير وعلى الأخص في المشاتل والكروم، أو مزارع الصفصاف أو الزيتون أو التوت و الرمان..... وغيرها من الأشجار المماثلة[4].

كما نجده قد نوه عن الجرائم الواقعة على الغابات، والتي وضعت لها جميع المؤسسات القانونية في العالم قوانين خاصة بها، حيث تعرف الغابة على أنها: كل أرض مغطاة بتجمعات نباتية مشجرة متكونة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003، ص14.
[2] محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، ج3، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1.ص81.
[3] قانون العقوبات، ص104.
[4] قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009،ص200.

من نوع أو أنواع غابية، سواء في حالة طبيعية أو إثر عملية تشجير أو إعادة تشجير مساحة تفوق هكتارات متصلة.[1]

نظرا لأهمية و فوائد التي تتميز بها الغابات من كونها تشكل مصدر غذاء للإنسان والحيوان، وكذا لها ميزة المحافظة على تركيبة التربة ومكوناتها العضوية. كما أنها تحافظ على التوازن البيئي، ومن خلال أهميتها و مميزاتها قد وضع القانون الجزائري نصوص تشريعية لتجريم الأفعال التي تمس البيئة هي على النحو التالي:

قطع أو قلع الأشجار التي تقل دائرتها 20 سم على علو يبلغ متر واحد عن سطح الأرض.

رفع الأشجار الواقعة على الأرض أو رفع بقايا الحطب مع استغلال المنتوجات الغابية بدون رخصة أو تعريضها للتلوث.

الحرث و الزرع في الأراضي الغابية بدون رخصة، أو إطلاق الحيوانات والرعي داخل الأملاك الغابية.[2]

المطلب الثالث: الاعتداء على الثروة الحيوانية

يشمل هذا المبحث على الوسط الحيواني الأنعام بكافة أنواعها و الطيور والحشرات، بالذكر أن الوسط الحيواني لا يقتصر فقط على المخلوقات التي يعرفها الإنسان، بل يمتد أيضا ليشمل مخلوقات أخرى مسخرة للإنسان وغير معروفة مثل البكتيريا[3].

و تصنف الحيوانات خاصة بعد تطور علم الطبيعيات تصنيفات أولية وتعتمد على ما هو ظاهر كالأحجام و الأشكال أو من طريق وجود الأعضاء.

نجد أن الحيوانات تتميز بنوعين وهما الفقريات و لا فقريات.

نجد الكثير من الحيوانات تدخل ضمن السلسلة الغذائية، ومن ثم تدخل ضمن دورة المادة الكامنة في الطبيعة، وينتج عن اختفاء هذه الحيوانات العديد من الأخطار التي تؤدي إلى هدم الطبيعة.

---

[1] نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001،ص23.

[2] نصر الدين هنوني، نفس المرجع السابق، ص83.

[3] محمود صالح العادلي، مرجع سابق الذكر،ص99.

ولأن الثروة الحيوانية لها أهمية كبيرة، فقد وضع المشرع الجزائري قوانين وتشريعات عديدة لحماية الوسط الحيواني والحيوانات، سواء كانت أملاك خاصة أو عامة، وتضمن حماية الحيوانات الأليفة و البرية من السرقة، وكذا من كل أنواع الإساءة والتعذيب.

أما فيما يخص جرائم سرقة الحيوانات البرية، فإن هناك غموض في النظام القانوني الذي يعتبر تملكها مشروعا، مما يجعل من الصعب وصف المخالفات التي تقع ضد الحيوانات بأنها سرقة، فيما عدا ذلك فإن هناك تجريم سرقة الأسماك من البرك أو الأحواض أو الخزانات[1].

فحتى الصيد وضع له قانون خاص بيه يبين ويوضح طرق الصيد و أوقات الصيد، فنجد أن القانون يعاقب من يمارس الصيد أو أي نشاط أخر خارج المناطق و الفترات المنصوص عليها والتي سماها الله تعالى بأشهر الحرم أو أي نشاط أخر خارج المناطق والفترات المنصوص عليها بالسجن من شهرين إلى ستة أشهر وفيها حتى غرامة مالية[2].

ومنه يتضح أن القانون و المشرع الجزائري قد وضع قوانين ردعية تحمي الحيوانات بمختلف أصنافها ومن كل التصرفات التي تؤذيها.

[1] محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، المرجع السابق،ص328،101.
[2] قانون العقوبات، المرجع السابقص104.

المبحث الثاني: جرائم الاعتداء على البيئة الهوائية و المائية

يعد تلوث الهواء و الماء من أهم الجرائم في الوقت الراهن، نظرا للإنتاجات و الاستخدامات المتعددة والمتكررة لعدة وسائل و مواد تسبب التلوث في الهواء و الماء وهذا حسب الاستعمالات وكذا كيفية التخلص من البقايا والنفايات، فيمكن تصنيف الجرائم على الهواء و الماء كالتالي.

المطلب الأول: الاعتداء على الأوساط المائية

يعتبر الماء المكون الرئيسي و الأساسي لأجسام الكائنات الحية، حيث يمثل نسبة 36 بالمائة من وزن جسم الإنسان، كما يمثل نحو 95% من وزن الخضار و الفواكه، كما يشغل أكبر جزء في الغلاف الحيوي، إذ يبلغ نسبة 70% من مساحة الأرض[1].

تعد جريمة التلوث المائي من أهم و أخطر الجرائم البيئية ضد المصادر المائية، وقد حددت منظمة الصحة العالمية تعريفا للتلوث المائي، كما اعتبرت أن المجرى المائي ملوث مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان، إذ تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها[2]، كما عرف المشرع الجزائري تلوث المياه بأنه "إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية و الكيميائية أو البيولوجية للماء، وتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات و النباتات البرية و المائية و تمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه[3].

فلو نظرنا إلى مصادر تلوث الماء لوجدنا مصادر متعددة لتلوث الماء نذكر منها ما يلي:

أولا نتطرق إلى التلوث الكيميائي: وهذا النوع من التلوث ينتج عن طريق المخلفات الصناعية شديدة الخطورة و عديمة التفكك و الانحلال، كما أنها تستهلك كمية كبيرة من الأكسجين مما يؤدي إلى موت الكائنات الحية المائية و أحيانا البرية إذا وقع التلوث على البرك المائية التي يقصدها الحيوانات في البر، إذ تتكون المياه من الفسفور و الهالوجين العضوية و الرصاص ، الزئبق وغيرها من المكونات[4].

ثانيا: التلوث الحراري: في أغلب الأحيان فإن هذا التلوث الحراري يحدث جراء محطات توليد الطاقة الكهربائية، حيث تحتاج هذه المولدات إلى كميات كبيرة من الماء وذلك حوالي 250م^3، من الماء سنويا،

---

1 عصام نور، الإنسان و البيئة في عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص106،
2 مهني محمد إبراهيم غنايم، التربية البيئية، دار العالمية للنشر و التوزيع، القاهرة،2003، ص186.
3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003، المرجع السابق،ص10.
4 عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة و سيل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،ط1، ص44.

وينتج عن هذا التلوث نقص الأكسيجين في الماء و ارتفاع حرارته ما يسبب اضمحلال الحياة البيولوجية و أضرار تمس البيئة النباتية و الحيوانية[1].

ثالثا: التلوث البكتيري: يتشكل هذا النوع من التلوث عن طريق مياه الصرف الصحي و المشكل من المياه المستعملة في المطابخ و الحمامات، و التي تلقى في الأنهار و البحار، و أيضا فإن البكتيريا تتشكل عن طريق رمي القمامة و الفضلات في الأوساط المائية، و الاستحمام فيها والتبول و البراز أو غسل السيارات أو إلقاء جثث الحيوانات أو فضلاتهم...[2].

وغيرها من أنواع التلوث كالتلوث الإشعاعي والذي هو نتيجة لحرق النفايات في البحار، و غيره من أنواع تلوث المياه الناتجة، على غرار الجرائم المتعلقة بسرقة الموارد المائية، أما فيما يخص مسألة تجريم السلوكات الخاطئة و الأفعال التي تعدت على البيئة المائية فقد جاءت أغلبها متعلقة بتلوث المياه، إذ نص المشرع الجزائري وصرح أنه يمنع منعا باتا كل صب للمياه المستعملة أو غمر أو كذا ترميد النفايات في الآبار و المياه الجوفية و الحفر في المياه الجوفية أو البحرية، حيث هذه الأخيرة تتأثر من جراء هذه الأفعال و تنتج عنها أضرار بالصحة العمومية و الأنظمة البيئية البحرية، و عرقلة نشاطاتها المتمثلة في الصيد البحري و التربية المائية و كذا إفساد نوعية المياه إما الصالحة للشرب أو للسقي[3].

المطلب الثاني: الاعتداء على البيئة الهوائية ا

الهواء هو كل المخلوط الغازي الذي يملأ جو الأرض بما في ذلك بخار الماء، و يتكون أساسا من غازي النتروجين والتي تقدر نسبته ب 70.084% و الأكسيجين بنسبة 20.946% و يوجد إلى جانب ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.033% إضافة إلى بخار الماء و بعض الغازات الخاملة[4].

و يعد تلوث الهواء من أهم الجرائم البيئية في الوقت الراهن، و قد امتد هذا التلوث ليشمل جميع عناصر البيئة، كما أثر بشكل مباشر على جميع الكائنات الحية[5]، وقد عرفت منظمة العالمية التلوث الهوائي بأمه الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بالإنسان و مكونات بيئته[6].

---

1 صالح محمود وهبي، البيئة من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2004.
2 راتب سعود، نفس المرجع السابق، 79، 80.
3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003، المرجع السابق، ص 15،16.
4 بشرى القضيب، تلوث الماء، ملتقى البحث العلمي، جامعة الملك سعود، 2008.
5 عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة و سبل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1،2006،ص47.
6 إبراهيم سليمان العيسى، تلوث البيئة أهم قضايا العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2002،ص36.

أما عن مصادر تلوث الهواء فقد تعددت واختلفت من مصدر لأخر و الملاحظ أن الإنسان هو الفاعل الوحيد لجريمة تلويث الهواء، ومن مصادر تلوث الهواء نذكر منهم:

1 وسائل النقل: تتمثل في وسائل النقل البرية و البحرية و الجوية أكبر مصادر ملوثات الهواء، حيث أنها تعتمد على النفط و الغاز الطبيعي كمصدرين للطاقة، مما ينتج عنه الكثير من المواد والغازات الخطيرة من عوادم هذه الوسائل، كأكسيد الكربون و الرصاص و غيرها[1].

2 الصناعة: وتعتبر الصناعة ثاني أكبر ملوثات الهواء بعد وسائل النقل سواء كانت صناعات كيميائية حمضية أو صناعة الأسمدة، وهي تعتمد على النفط و الفحم و الغاز الطبيعي كمصادر رئيسية للطاقة، مما ينجم عنها غازات و جسيمات تغير تركب الهواء، و هو ما يجعله مصدرا للأضرار للبيئة، كما لا ننسى مخلفات الصناعات النووية والمواد الصيدلانية التي لا تعد و لا تحصى، فإن الآلاف من الأطنان من الغبار و الأتربة تطلقها المحاجر و المقالع أو عن طريق الهدم و شق الطرق[2].

3 الاحتراق: و يضم الاحتراق في الغابات أو آبار النفط أو تلك الموجودة في مكتب النفايات أو الاحتراق الناتج عن مواقد التدفئة و المطابخ، و هذا الاحتراق ينتج عنه غازات سامة و جزيئات صلبة تؤدي إلى تلوث الهواء. كما أنه يجب التنبيه حول ظاهرة التدخين سواء سجائر أو غيرها من أنواع التدخين، حيث يحتوي دخان التبغ على أكثر من 3800 مادة كيميائية أشهرها هي أول أكسيد الكربون، و الأمونيا، كبريت الهيدروجين وغيرها من المواد التي يتكون منها دخان التبغ[3].

غير ذلك نجد أن ملوثات الهواء متعددة فكل مكون يمكن أن يكون ملوث للهواء ونستعمله بدون وعي بأننا نقوم بتلويث الهواء، أما عن أم ملوثات الهواء والتي تنتج عن المصادرة التالية:

1 الجسيمات العالقة: و هي عبارة عن مواد صلبة أو سائلة معلقة في الهواء و من أهمها:

الغبار وينتج عن تفتت الصخور و تكسيرها، الإسمنت، أو تحول المساحيق إلى عوالق هوائية بحكم التيارات الجوية.

الدخان و يتكون من ذرات صغيرة محمولة داخل الغاز الناجمة عن الإحتراقات غير التامة مكونة بالدرجة الأولى من مواد كربونية و هي عادة كريهة الرائحة.

---

[1] راتب سعود، نفس المرجع السابق، ص59.
[2] نفس المرجع، 50.
[3] إبراهيم سلمان العيسى، نفس المرجع السابق،62.

2 غازات الأبخرة:

أكسيد الكبريت أهمها ثاني أكسيد الكبريت و هو غاز عديم اللون ذو رائحة كريهة، كما لديه قابلية للاشتعال، يتأكسد هذا الأخير ليصبح بذلك ثالث أكسيد الكبريت قابل للذوبان في الماء و الذي يتسبب في الأمطار الحمضية، ومصادره الأساسية هي العمليات الصناعية.

أكسيد الكربون و هي غازات عديمة اللون و الرائحة، تنتج عن الاحتراق غير الكامل للوقود الكربوني، و ذلك بوجود نقص في كمية الأكسيجين في عملية الاحتراق، والتي تضم نوعين هما:

غاز أول أكسيد الكربون هو من أكثر الملوثات انتشارا في البيئة، الذي ينتج عن حرق الوقود الكربوني في ظروف غير ملائمة، مصدره من محركات السيارة و حرائق الغابات و النفايات الصلبة، و كذا غاز ثاني أكسيد الكربون يتكون عند الحرق تحت ظروف مثالية، و هو يتزايد في الغلاف الجوي مع تزايد استهلاك الوقود، مما ينذر بتغير الأحوال الجوية و ارتفاع درجة حرارة الأرض[1].

أما عن الآثار المترتبة عن جريمة تلويث الهواء فهي كثيرة و خطيرة على جميع العناصر الطبيعية، وقد جاء تجريم الأفعال الواقعة على البيئة الهوائية غير واضح، إذ يعاقب بغرامة مالية لكل شخص تسبب في تلوث الجوي[2].

و من ما سبق نستنتج أن مصادر التلوث الهواء عديدة ومتنوعة و كل فعل أو استخدام مواد قد يكون سبب في التلوث الهوائي و الجوي.

[1] مختار محمد كامل، التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص26.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

ملخص الفصل:

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين أن البيئة مهمة جدا و ذو حساسية عالية، فبمجرد تغيير في مكوناتها أو إدخال عناصر لا تلاءم البيئة حتما سينتج عنه تلوث من نوع معين، لأن البيئة تتكون من عناصر كثيرة متباينة وواسعة، هذا ما جعل تحديد الجرائم الواقعة البيئة بأنواعها معقدة وصعبة، كما جاءت معظم التصنيفات الخاصة بالجرائم البيئية تماشيا مع العناصر الرئيسية للبيئة الطبيعية وهي الماء و الهواء و الأرض و ما تحويه من نباتات و حيوانات، حيث صنفت الجرائم إلى تعدد و اختلاف نوع البيئة: جرائم البيئة الهوائية، جرائم البيئة المائية، جرائم النباتات و الحيوانات و تعدت إلى جرائم تمس الأرض و التربة.

كما يظهر صعوبة تحديد و تصنيف الجريمة البيئية من خلال القوانين المجرمة لها، حيث أنها جاءت في قوانين متفرقة، رغم هذا فقد سنت لها عقوبات صارمة من طرف جميع التشريعات القانونية الخاصة أي الجزائرية والعامة العالمية، فهناك عقوبات أصلية و أخرى تكميلية. كل هذا من أجل الضبط و الردع.

الفصل الرابع

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: مجالات البحث

المطلب الأول: المجال المكاني

المطلب الثاني: المجال الزمني

المطلب الثالث: المجال البشري

المبحث الثاني المنهج و العينة و الأداة

المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة

المطلب الثاني: العينة الدراسة

المطلب الثالث: الأداة

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج

المطلب الأول: تحليل النتائج

المطلب الثاني: عرض النتائج

الخاتمة

تمهيد

إنّ مرحلة جمع البيانات مرحلة مهمة في البحث العلمي الذي يتم من خلالها الربط بين الواقع الفعلي و بين الفكر العلمي النظري الذي يقترب من الواقع أو يبتعد عنه بقدر موضوعية الباحث وبقدر إلمامه بمختلف حيثيات موضعه، وحتى لا يكون البحث العلمي مجرد نظري، ينبغي الربط الجيد بين موضوع البحث والأرضية الميدانية للبحث، من خلال جملة من الإجراءات المنهجية المعتمدة في مجال البحث العلمي وخاصة البحث السوسيولوجي، حيث توجد تقنيات يعتمد عليها الباحثون في بحوثهم والتي يتم اختيارها واستخدامها بما يتلاءم ومعطيات البحث واحتياجاته. ذلك سعيا للوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها قدر الإمكان، ومن ثم الوصول إلى النتائج والتي يمكن الاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة ومن مختلف الأطراف والجهات المهنية وإضافة إلى تراكم المعرفة العلمية.

المبحث الأول: مجالات الدراسة

المطلب الأول: المجال المكاني

يتمثل المجال المكاني للبحث في الإطار الجغرافي الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، ففي هذا البحث نجد المجال المكاني للدراسة حديقة التجارب الحامة المتواجدة في الجزائر لأن موضوع الدراسة هو " نمطية الجريمة البيئية". إذ يتعذر علينا دراسة كافة المناطق الموجودة عبر مختلف ولايات الوطن.

فبهذا تم اختيار حديقة الحامة لولاية الجزائر كنموذج يمثل باقي الحدائق الموجودة في الجزائر، والعينة متمثلة في الأفراد المتواجدين داخل الحديقة أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية، تم اختيار حديقة الحامة اختصارا للوقت والمكان وكذا للجهد، بما أنّها حديقة كبيرة و يتوافدون عليها مختلف الأعمار و من ربوع الوطن، فهي لا تقل اختلافا عن باقي الحدائق المتواجدة في الولايات الأخرى.

المطلب الثاني: المجال الزماني

في واقع الأمر لا يمكن تحديد بدقة لبداية الدراسة الميدانية، لأنه منذ تحديد موضوع البحث قمنا بالدراسة الاستطلاعية التي تتكون من جانب نظري وجانب ميداني، فالجانب الميداني يتمثل في التعرف على مجتمع البحث من أجل الإلمام بالكثير من المعلومات حول مجتمع البحث، فيمكن تقسيم المجال زماني إلى قسمين: من شهر جانفي إلى مارس كان هذا الوقت مخصص لجمع المادة النظرية للموضوع: من كتب ومقالات التي اعتمدنا عليها في دراستنا، أمّا القسم الثاني من شهر مارس إلى شهر ماي يتمثل في الاتصال بمجتمع الدراسة لجمع المعلومات وإجراء مقابلة مع الأفراد الذين تمت عليهم الدراسة..

المطلب الثالث: المجال البشري

يتمثل هذا المجال في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية وتمثلهم عينة الدراسة، و هم الأفراد الذين قصدوا حديثة الحامة في الفترة التي اخترناها للدراسة الميدانية وجمع المعلومات حول موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: العينة و المنهج و الأداة

المطلب الأول: المنهج المتبع للدراسة

يعتبر المنهج مجموعة منتظمة من العمليات التي تسعى لبلوغ هدف معين. كما يعتبر الطريق الذي يتبعه الباحث في دراسته للوصول إلى الحقيقة ومن أجل اختبار فرضياته المتعلقة بموضوع بحثه.

فالمناهج كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المواضيع، لأنّ لكل منهج وظيفته، ففي دراستنا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصف وتحليل ظاهرة الجرائم البيئية كما هو موجود في الواقع، وجمع ما يمكن من معلومات وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي دقيق ومنظم، ومن خلال ما سبق يتبين أنّ المنهج الوصفي هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع.

المنهج الإحصائي: هذا المنهج ضروري لأي بحث علمي ميداني فهو يعد الأشياء و يستخرج المجموع و النسب المئوية و إلى أساليب الوصف و المقارنة الكمية.

المطلب الثاني: العينة

مجتمع البحث هو"مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات. "

نظرا لصعوبة جمع المعلومات وصعوبة حصر وتسمية عناصر الجمعيات المحصاة لدينا، تم اختيار مجموعة جزئية تمثل عناصر المجتمع، وتمثيلها للمجتمع الأصلي لا يتجاوز الحد الأدنى باعتبار الحجم الكبير والتنوع في الخصائص، ولكن نعتبر ما ينتج عن هذه الدراسة مدخلا لدراسات أشمل من طرف باحثين آخرين مستقبلا.

إذ تتمثل العينة مجموعة الأفراد التي تم اختيارهم لدراسة الموضوع المتمثل عددهم في90 فرد والتي تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

المطلب الثالث: الأداة

الاستمارة هي من أكثر الأدوات العلمية شيوعا و استخداما وهي تعني لغة الاستجواب أو المواجهة، والتي تتكون من مجموعة أسئلة يتم وضعها من طرف الباحث وتكون حسب طبيعة الموضوع الذي يدرسه. فهنا تم وضع الاستمارة حسب الفرضيات التي وضعناها للدراسة، كما تعد أداة لاختبار وصدق و ثبات الفرضيات أو عكس ذلك. و التي اطلع عليها مجموعة من أساتذة التخصص.

تحليل جداول البيانات العامة

الجدول رقم 1: توزيع المبحوثين حسب السن و الجنس:

الجنس / الفئة العمرية	ذكر		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
27-18 سنة	20	37.03	10	27.77	30	33.33
37-28 سنة	18	33.33	15	41.66	33	36.66
47-38 سنة	10	18.51	10	27.77	20	22.22
48 سنة فما فوق	6	11.11	1	2.77	7	7.77
المجموع	54	100	36	100	90	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتضح أن أغلبية الأفراد تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، إذ تمثلت نسبتهم ب 36.66 %، من المجموع الكلي لعدد الكلي للأفراد، في حين تمثل نسبة الإناث ب 41.66 %، وتلي هذه الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين 28-27 سنة إذ تمثل نسبتهم ب 33.33 %

من المجموع الكلي حيث أن نسبة الذكور هنا قد بلغت 37.03 % ، لتأتي في المقابل الفئة العمرية التي مابين 38-47 سنة فقد تمثلت نسبتهم ب 22.22 % كما أنه نسبة الإناث هنا قدرت ب 27.77 % بينما نسبة الذكور فقد قدرت نسبتهم ب 18.51% ، و بذلك نجد أخر فئة هي فئة الذين أعمارهم ما يزيد عن 48 سنة التي قد بلغت نسبتهم ب 7.77 % إذ أن نسبة الذكور قدرت ب 11.11 % .

من خلال ما تم قراءته من الجدول نستنتج أن أكبر نسبة كانت 41.66 % التي كانت تخص الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 28-37سنة، بينما انخفضت بشكل ملحوظ في الفئة العمرية التي يزيد سنها عن 48 سنة، بينما نجد الفئة العمرية التي بين 18-27 سنة قدرت نسبتهم ب 37.03 % .

الجدول رقم 2: الأصل الجغرافي للمبحوثين

الأصل الجغرافي	ك	%
حضري	40	44.44
شبه حضري	30	33.33
ريفي	20	22.22
المجموع	90	100

من خلال هذا الجدول الذي يمثل الأصل الجغرافي للمبحوثين نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للمبحوثين من أصل جغرافي حضري، إذ قدرت النسبة ب 44.44 %، إذ تليها نسبة 33.33 % التي كانت للمبحوثين من أصل الجغرافي الشبه الحضري، في المقابل نجد نسبة الأفراد من الأصل الريفي قدرت ب 22.22 %.

نستنتج أنه أغلب الأفراد ينحدرون من مناطق حضارية، و بعدها تأتي فئة المناطق الشبه حضرية لتليها فئة التي تنحدر من المناطق الريفية.

الجدول رقم 3: علاقة الجنس بالمستوى التعليمي

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متوسط	10	24.39	9	18.36	19	21.11
ثانوي	11	26.82	15	30.61	26	28.88
جامعي	20	48.78	25	51.02	45	50
المجموع	41	100	49	100	90	100

من خلال الجدول الأعلى الذي يمثل علاقة الجنس بالمستوى التعليمي نلاحظ من خلال تصريحات المبحوثين صرحوا أن لهم مستوى تعليمي جامعي إذ قدرت نسبتهم ب 50 %، كما تتوزع هذه النسبة على51.02 % مثلت الإناث، و 48.78 % مثلت الذكور، وتلي هذه النسبة نسبة 28.88 % مثلت الفئة التي تنتمي إلى المستوى التعليمي الثانوي، إذ نلاحظ أنه نسبة الإناث مرتفعة على نسبة الذكور حيث نسبة الإناث قدرت ب 30.61 %، أما 26.82 % هي النسبة التي تمثل الذكور ذو المستوى

الثانوي، في المقابل نجد 21.11 % هي النسبة التي قدرت للفئة ذات التعليم المتوسط وهنا نلاحظ نسبة 24.39 هي نسبة تخص الذكور بينما نجد 18.36 % هي نسبة الإناث.

نستنتج من خلال التحليل السابق أن النسبة العليا كانت للذين لديهم المستوى الجامعي من الإناث ثم تليها المعنيون بالمستوى الثانوي وكانت أعلى فئة هي فئة الذكور، أما النسبة الأصغر كانت للمستوى التعليمي المتوسط خاصة الذكور من الإناث.

تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى:

لنوعية التنشئة الاجتماعية دخل في إقبال بعض الأفراد على الجرائم البيئية

الجدول رقم 4: يمثل علاقة الجنس بمناقشة الأبناء حول مواضيع الخاصة بالبيئة و النظافة

الجنس / المناقشة	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
يناقش	25	62.50	37	74	62	68.88
لا يناقش	15	37.50	13	26	28	31.11
المجموع	40	100	50	100	90	100

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل علاقة الجنس بمناقشة الأبناء حول المواضيع الخاصة بالبيئة و النظافة، إذ نلاحظ أنه بنسبة 68.88 % هي النسبة التي تمثل المناقشة مع الأبناء كما تتوزع هذه النسبة بين الإناث بنسبة 74 و الذكور بنسبة 62.50 %، بينما الفئة التي لا تناقش الأبناء حول البيئة قدرن نسبتها ب 31.11 %، و قد بلغت أعلى نسبة للذين لا يناقشون في المواضيع البيئية قدرت

ب 37.50 % و كانت للذكور، أما نسبة 26 % فهي خاصة بالإناث اللواتي لا يناقشن في مثل هذه المواضيع.

ومنه نستنتج أن غالبية الأفراد صرحوا بمناقشة الأبناء حول مواضيع البيئة، و أعلى نسبة كانت للإناث، وهذا راجع لسبب الاجتماعي والذي يتمثل في الدور الذي تؤديه في التربية و التوعية في شتى المجالات وخاصة في هذه الأعوام الأخيرة نال موضوع البيئة اهتماما بليغا من طرف الأمهات و الإناث بصفة عامة.

الجدول رقم 05: يمثل علاقة حرص الأفراد على تربية الأولاد حول الحفاظ على نظافة البيئة

الجنس / الإجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا يحث	20	45.45	16	34.78	36	40
يحث	24	54.54	30	65.21	54	60
المجموع	44	100	46	100	90	100

من خلال الجدول أعلاه و المعطيات الواردة في الجدول الذي يمثل علاقة حرص الأفراد على تربية الأول حول الحفاظ على نظافة البيئة، إذ نلاحظ من خلاله أنه بنسبة 60 % بالمائة تخص الفئة المعنية بالحرص على تربية الأفراد حول الحفاظ على نظافة البيئة، حيث تتفرع هذه النسبة بين الذكور و الإناث إذ نجد أن نسبة الإناث أو بالأحرى الأمهات عالية والتي قدرت ب 65.21 % من اللواتي يحرصن على تربية أبنائهم حول الحفاظ على نظافة البيئة. وبالتالي نرى أن الأولياء أو الذكور يحتلون نسبة أقل وقدرت ب 54.54 % من الأولياء الذين يحرصن أيضا على أبنائهم فالحفاظ على نظافة البيئة، ففي المقابل هناك نسبة 40 % من اللذين لا يحرصن على تربية أبنائهم حول مواضيع الحفاظ على البيئة، إذ تتوزع هذه الفئة ب نسبة 45.45 % من الأولياء الذين لا يحرصن على تربية أبنائهم حول موضوع الحفاظ على البيئة بينما هناك نسبة 34.78 % من الإناث اللواتي لا يحرصن على تربية أبمائهم حول الحفاظ على البيئة.

من خلال ما توصلنا إليه من تحليل للبيانات الإحصائية تبين أنه النسبة المرتفعة كانت للإناث وهذا راجع للدور المرأة في البيت من تنظيف و ترتيب و غيره من الأمور و الأعمال المنزلية.

جدول رقم 06 يمثل امتلاك الأسر للنباتات الطبيعية في البيت

الإجابة	ك	%
نعم	63	70
لا	27	30
المجموع	90	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتضح أنه معظم البيوت تمتلك نباتات طبيعية و ذلك استنتج من خلال النسبة الذكورة أعلاه و التي قدرت ب 70 %، في المقابل يتضح أنه بنسبة 30% من لا يمتلكون النباتات في المنزل.

إذ نلاحظ أنه معظم الأفراد يهتمون بغرس النباتات باختلاف أنواعها وهذا لغرض التزيين و نشر الطاقة الإيجابية في البيت مع الاستمتاع بالرائحة التي تفوح من الورود و الأزهار، كما أفاد بعض المبحوثين أنهم يمتلكون لزهرة الياسمين، النعناع، الخزامة، الريحان... وهذا ما يدل على وجود ثقافة بيئية لدى الأفراد.

الجدول رقم 07 يمثل حرص على سقي النباتات

الإجابة	ك	%
نعم	60	66.66
لا	30	33.33
المجموع	90	100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بنسبة 66.66 % من الأفراد أو المبحوثين يحرصون على سقي النباتات، في المقابل هناك نسبة 33.33 % من الذين لا يحرصون على سقي النباتات.

نستنتج أنه معظم الأفراد يحرصون على سقي النباتات الطبيعية كما صرح المبحوثين أنهم لا يفرقون بين النباتات المنزلية أو النباتات الموجودة خارج المنزل، وهذا راجع لوعي الأفراد حول البيئة و النباتات، كما أنه قد صرح بعض الأفراد أنهم عند سقيهم للنباتات يشعرون بالمسؤولية و كذا ينتابهم شعور من الناحية الدينية أنه اكتساب حسنة في النباتات، وهذا راجع إلى الوعي و التفكير الإيجابي.

الجدول رقم 08 رد فعل الآباء اتجاه الأبناء عند كسر أغصان الأشجار

الجنس / الإجابة	الآباء		الأمهات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب	20	47.61	20	41.66	40	44.44
المناقشة	15	35.71	20	41.66	35	38.88
لا تبالي	7	16.66	8	16.66	15	16.66
المجموع	42	100	48	100	90	100

من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها من طرف المبحوثين يتضح أنه معظم أو غالبية الأولياء يتجهون إلى الضرب في حالة كسر أحد أغصان الشجرة حيث قدرن نسبتهم ب 44.44 %، كما تتوزع هذه المسبة إلى 47.61 % من الآباء من يلجئون إلى الضرب و بنسبة 41.66 % من الأمهات أيضا ينتهجون منهج التأديب عن طريق الضرب، أما المناقشة فكانت بنسبة 38.38 % من الآباء الذين يفضلون المناقشة عن الضرب، كما تتوزع هذه النسبة بين الإناث اللواتي قدرت نسبتهم ب 41.66 % والتي نلاحظها أنه تتساوى و الأمهات اللواتي يضربن أولادهن كما أن الأولياء الذين يناقشون أبنائهم قدرت نسبتهم ب 35.71 %، فالمقابل نجد نسبة 16.66 % من المجموع الكلي للأولياء الذين لا يبالون بما فعلوه أبنائهم كما نجد نفس النسبة بين الآباء و الأمهات.

من خلال التحليل السابق نستنتج أنه معظم الأولياء يلجئون إلى الضرب في مثل هذه المواضيع و السلوكيات، خاصة إن كان هذا التصرف أمام الجيران، كما أفاد بعض المبحوثين أنه لا يجب التسامح في مثل هذه التصرفات لأنهم قد يكبرون على هذا التصرف، وهناك من صرح أنه الضرب لا ينفع عند حدوث ذلك الفعل بل يجب على الأولياء تربية أبنائهم في مثل هذه المواضيع.

الجدول رقم 09 يمثل حس المسؤولية اتجاه البيئة و المحيط

الإجابة	ك	%
نعم	45	50
لا	45	50
المجموع	90	100

من خلال ما تحصل عليه من معطيات يتضح أنه الأفراد الذين لديهم حس المسؤولية اتجاه البيئة و المحيط إذ قدرت النسبة ب 50 %، بينما هناك مقابل يعكس الأشخاص الذين لا يشعرون بحس المسؤولية اتجاه البيئة و المحيط إذ قدروا ب 50 %. إذ تساوت النسب بينهم

من خلال ما سبق نستنتج أنه معظم الأفراد لديهم حس المسؤولية اتجاه البيئة و المحيط وهذا حسب ما صرح به المبحوثين وهذا راجع التوعية التي اكتسبها الأفراد خلال الأعوام الأخيرة من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكذا من الحمالات التحسيسية.

الجدول رقم 10 يمثل حث البرامج التعليمية على نظافة البيئة و المحيط

الإجابة	ك	%
يحث	30	33.33
لا يحث	60	66.66
المجموع	90	100

يتبن من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين قد صرحوا أن البرامج التعليمية لا تحث على نظافة البيئة و المحيط إذ قدرت النسبة ب 66.66 % و هي نسبة مرتفعة، تقابلها نسبة 33.33 % تمثل الذين صرحوا أن البرامج التعليمية تحث على نظافة المحيط و البيئة.

نستنتج أنه معظم الأفراد صرحوا أن البرامج التعليمية لا تحث على النظافة البيئية و المحيط و قد أفاد المبحوثين أن البرنامج التعليمي التربوي صحيح أنه فيه دروس تخص البيئة و المحيط لكنها غير كافية للتعليم و التربية، لأن البرامج التعليمية متنوعة و هي غير متطابقة مع المجتمع الجزائري وقيمه، كما أفاد أنه يوجد درس أو درسين و فقط، ونتمنى أنهم في المستقبل عند دراسة الأطفال عن البيئة و المحيط تكون لديهم مشاركة فعالة فالمجتمع بأخذهم مع مهندسي النظافة و غيرهم من الفاعلين و الناشطين في مجال النظافة.

الجدول رقم 11: الذي يمثل هناك وعي سلوكي اتجاه البيئة

الإجابة	ك	%
نعم	45	50
لا	45	50
المجموع	90	100

من خلال ما ورد في الجدول نلاحظ أنه تتساوى الإجابات بين من يقولن أنه هناك وعي سلوكي اتجاه البيئة و هناك من يقول لا وجود للوعي السلوكي إذ قدرت النسبة ب 50 %.

نستنتج أنه من خلال التصريحات المبحوثين أنه معظم المجتمع الجزائري نلتمس فيه الوعي البيئي لكن ليس دائما و ليس في كل الأمور التي لها علاقة بالبيئة و المحيط، فمثلا عند رميه للنفايات لا نراه أنه يرمي مثلا البلاستيك و الزجاج في الأماكن المخصصة لهم، غير هذا نجده في بعض المناطق هناك أوقات محددة لرمي النفايات المنزلية لكنه لا يرميها في وقتها المحدد، أو ظاهرة أصبحنا نلاحظها في بعض الأحياء وهي عند قيام الأفراد لترميم المنزل فإنه لا يرمي تلك المخلفات في الحاويات بل يتركها جانبا، أو نراه ينهي أبناؤه عن رمي النفايات و هو يقوم برمي النفايات و حتى و إن كانت دون وعي، و غيرها من الأسباب التي جعلت من الأفراد لا يمتلكون وعي سلوكي بيئي.

الجدول رقم 12 يمثل رد فعل الآباء عند رمي ابنه للنفايات من النافذة

الجنس / الإجابة	الآباء		الأمهات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المناقشة و التوضيح	17	18.88	20	22.22	27	30
التأديب بشدة	15	16.66	10	11.11	25	27.77
الضرب	22	24.44	16	17.77	32	35.55
المجموع	54	100	36	100	90	100

من خلال الجدول يتضح أن أكبر نسبة قدرت ب 35.55 % و هي تمثل الأولياء الذين كان رد فعلهم بالضرب، و في هذه الفئة يلاحظ أنه أعلى نسبة للأولياء إذ قدرت نسبتهم ب 24.44 % من الأولياء الذين يعاقبون أولادهم بالضرب أما بالنسبة للأمهات فكانت نسبتهم قدرت ب 17.77 %، تأتي بعده فئة الأولياء الذين يلجئون إلى التوضيح و المناقشة حيث قدرت نسبتهم ب 30 % إذ تتفرع هذه النسبة إلى 22.22 % من الأمهات اللواتي يفضلن المناقشة و التوضيح أما بالنسبة للأولياء فقد قدرت نسبتهم ب 18.88 %، تقابلها فئة الأولياء الذين يفضلون أسلوب التأديب و المناقشة قدرت هذه النسبة 27.77 % يرى أنه تنقسم بين الأمهات و الآباء فقد قدرت أعلى نسبة للآباء ب 16.66% أما بالنسبة للأمهات فقد قدرت ب 11.11 %.

نستنتج من خلال ما تم تحليله من المعطيات الواردة في الجدول أن غالبية الأولياء يعاقبون أبنائهم بالضرب عند قيام أبنائهم برمي النفايات من النافذة فحسب تصريحهم فإنهم قد قاموا بفعل خطير خاصة أمام الجيران أو الأهل و الأقارب، لذا يجب معاقبتهم بالعقوبات القاسية مثل الضرب من طرف الأمهات أو الآباء، لكن هذا التصرف قد يزيد من عناد الأطفال و عدوانيتهم و قد يكررون هذا الأفعال عند غيابهم عن أنضار الولدين.

الجدول رقم 13 يمثل وجود تربية بيئية للأبناء من طرف الآباء

الإجابة	ك	%
يوجد	40	44.44
لا يوجد	50	55.55
المجموع	90	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتضح أنه بنسبة 55.55 % و هي النسبة الأعلى التي توضح أن التربية البيئية لا توجد عند الآباء، تقابلها نسبة 44.44 % من يرون أن التربية البيئية للأبناء من طرف الآباء موجودة.

فمن خلال ما ورد في السابق نستنتج أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن التربية البيئية للأبناء من طرف الآباء غير موجودة، وهذا راجع حسب تصريحاتهم بأن الأولياء أنهم نظريا يربون أبائهم لكن ليس على أكمل وجه، و يجب على الأولياء أن يكونوا قدوة لأبنائهم لأن الآباء في غالب الأحيان ينهون أبنائهم عن رمي النفايات و هو في ذات الوقت نجده يرمي بقايا التبغ أو غيرها من النفايات حتى و إن كان إراديا لكن الطفل هنا يدخل في المتاهة بين ما حث عليه والده و ما قام به، غير هذا نرى بعض الأولياء من يتخلى على دور التوعوي و التربوي لزوجته و يحملها كل الذنب.

تحليل بيانات الفرضية الثانية

- لغياب الدور التحسيسي و التوعوي علاقة بانتشار الجرائم البيئية بأنواعها المختلفة.

الجدول رقم 14 يمثل متابعة البرامج الخاصة بالبيئة

الجنس / الإجابة	الآباء		الأمهات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	9	24.32	13	24.52	22	24.44
أحيانا	15	40.54	30	56.60	45	50
نادرا	13	53.13	10	18.86	23	25.55
المجموع	37	100	53	100	90	100

من خلال ما هو وارد في الجدول يلاحظ أن غالبية الأولياء يتابعون برامج بيئية أحيانا، إذ بلغت نسبتهم ب 50 %، تتضمن هذه النسبة الأمهات بنسبة مرتفعة قدرت ب 56.60 % بينما الآباء قدرت نسبتهم ب 40.54 %، تليها فئة الأولياء الذين يتابعون البرامج في حالة نادرة أو بالأحرى لا يتابعون البرامج قدرت نسبتهم ب 25.55 % تنقسم بين الآباء و الأمهات إذ توجد نسبة العالية للآباء قدرت ب 53.13 % بينما نسبة الأمهات قدرت ب 18.86 % هذه الفئة من الأولياء نادرا ما تشاهد البرامج البيئية، ففي المقابل هناك فئة الأولياء الذين يتابعون البرامج البيئية بشكل دائم قدرت نسبتهم ب 24.44 % كما تتفرع هذه النسبة بين الأمهات بنسبة 24.52 % لا تقل نسبة الآباء عن الأمهات إذ قدرت نسبة الآباء ب 24.32 %.

نستنتج أن غالبية المبحوثين يتابعون البرامج البيئية أحيانا للأولياء الأمهات و الآباء، وهذا ما يوضح متابعتهم للبرامج البيئية صدفة و غير مبرمجة و بدون استمرار، و هذا يرد إلى قلة المواضيع البيئية التي تناولتها وسائل الإعلام، يعود هذا أيضا إلى عدم وجود الوقت للأولياء الذين لا يتابعون البرامج البيئية.

كما بين هذا التحليل الأولياء بهذا الموضوع هو عدم معرفة أسماء البرامج البيئية نظرا لعدم وفرتها خاصة بالنسبة للأولياء، و كما أنه حتى و إن كانت هناك برامج فأوقات بثها أحيانا لا يكون مناسب بالنسبة لي للمشاهدة.

الجدول رقم 15 يمثل الوسيلة المفضلة في التوعية و المتابعة

الوسيلة	ك	%
التلفاز	35	38.33
الإذاعة	20	22.22
الصحف و المقلات	10	11.11
الانترنيت	25	27.77
المجموع	90	100

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نستنتج أنه غالبية المبحوثين يرون أن التلفاز هو الوسيلة المفضلة و هو وسيلة للتوعية البيئية إذ مثلتهم نسبة 38.33%،لتليها بذلك نسبة 27.77% و التي تمثل فئة المبحوثين الذين يفضلون الانترنيت أفضل وسيلة للتوعية، تأتي تحتها و بفارق نسبي فقط للفئة الذين يفضلون وسيلة الراديو للتوعية البيئية و التي كانت بنسبة 22.22 %، بينما الفئة الأخيرة التي تفضل الصحف و المقالات لتوعية حول البيئة التي قدرت نسبتهم ب 11.11%.

يتضح من خلال تحليل الجدول السابق أنه المبحوثين معظمهم يفضلون جهاز التلفاز كأفضل وسيلة للتوعية و يعود ذلك إلى أن التلفاز يجمع بين أفراد العائلة و يجتمع عليه الأبناء، و أيضا أن المبحوثين صرحوا بأن عند دخولهم للمنزل يستلقون لمشاهدة التلفاز و إذا صادفوا برنامج بيئي يشاهدونه كما أن التلفاز يضمن استمرارية تغطية الصورة و الصوت،فا بالنسبة للمبحوثين الذين يفضلون الانترنيت هم يعتبرون بأنه لابد على الأفراد مواكبة العصر و هي وسيلة الأقرب لتوعية و التثقيف، بينما الراديو فهو يمثل فئة سائقي السيارات هم من يفضلون هذه الوسيلة لأن الراديو مؤنسهم في الطريق. أما الصحف و المقالات فهي لفئة قليلة من الناس الذين يفضلون هذه الوسيلة و يدل هذا على بقائهم على ما كانوا عليه

أي أنهم اعتادوا على الصحف و المقالات و معظمهم صرحوا أن الصحف و المقالات تنقل الأخبار السياسية و الرياضية أكثر من المواضيع الثقافية.

الجدول رقم 16 يمثل التوعية الإعلامية كافية حول خطورة التلوث

الإجابة	ك	%
نعم	35	38.88
لا	55	61.11
المجموع	90	100

من خلال ما سبق ارتأينا أن غالبية المبحوثين يرون أن التوعية الإعلامية حول خطورة التلوث غير كافية، والتي بلغت نسبتهم ب 61.11%، أما فئة الذين يرون بأن التوعية الإعلامية كافية حول خطورة التلوث البيئي نسبتهم تمثلت ب 38.88%.

و منه نستنتج أن غالبية المبحوثين بأن مسألة التوعية الإعلامية غير كافية، فمن خلال هذا التصريح فإن وسائل الإعلام لا تقوم بشكل بالتوعية بشكل كافي، و من خلال متابعة الأولياء لبرامج التلفزية، هو صحيح أن البرامج التلفزيونية تبث مواضيع حول البيئة إلا أنها بشكل نسبي.

الجدول رقم 17 يمثل معرفة المبحوثين بالحيوانات المهددة بالانقراض بسبب التلوث.

الإجابة	ك	%
نعم	38	42.22
لا	52	57.77
المجموع	90	100

من خلال ما ورد في الجدول أن غالبية المبحوثين صرحوا بأنهم يجهلون أن التلوث يهدد بقاء الحيوانات حيث بلغت نسبتهم ب 57.77%، فيما كانت نسبة 42.22% نسبة الذين يعلمون بأن التلوث يهدد بقاء الحيوان و حتى الإنسان.

نستنتج أن غالبية المبحوثين لا يعرفون أن التلوث يهدد بقاء الحيوان على قيد الحيات، فهناك من صرحوا بأنهم لا يعلمون بأن بقاء الحيوانات مقترنة ب طبيعة البيئة، إذ هناك من صرح بأن الإنسان أيضا يهدد بقاء الحيوان لكن غير مدركون بأن الإنسان هو من يقوم بعملية التلوث.

الجدول رقم 18 نوع الحيوانات المهددة بالانقراض

نوع الحيوانات	ك	%
المقنين	35	38.88
الحوت	35	38.88
دعسوقة	10	11.11
الفراشات	10	11.11
المجموع	90	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول نرى أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن الحيوانات المهددة بالانقراض هي من نوع الطيور و خاصة المقنين مع الحوت إذ تساوت نسبتهم فتمثلت بنسبة 38.88%، أما المبحوثين الذين أفادوا بان الحيوانات المهددة بالانقراض هي الدعسوقة و الفراشات تساوت النسبة بينهم و كانت ب 11.11%.

و من خلال تصريحات المبحوثين نستنتج أن الحيوانات المهددة بالانقراض هي الحوت إذ هناك الصيد العشوائي مع وجود رواسب القوارب من زيوت نفايات وغيرها من الرواسب الموجودة في البحر بينما طائر المقنين بأن بعض الأفراد يستولون على بيض أنثى المقنين خاصة في فصل الربيع و الأمر الخطير أن التركيز في عملية الصيد تكون عشوائية.

الجدول رقم 19 يمثل نيل قضية التعدي على الأراضي الفلاحية من الطرح الإعلامي

الإجابة	ك	%
نعم	30	33.33
لا	60	66.66
المجموع	90	100

من خلال المعطيات الجدول يتضح أنه غالية المبحوثين أفادوا أن قضية التعدي على الأراضي الفلاحية لم تنل حقها من الطرح الإعلامي و تمثلت نسبتهم ب 66.66%، لتقابلها نسبة 33.33% من المبحوثين الذين صرحوا أن قضية التعدي علة الأراضي الفلاحية نالت حقها من الطرح الإعلامي.

نستنتج من خلال ما سبق أنه نيل مسألة الاعتداء على الأراضي الفلاحية حقها من الطرح الإعلامي، وقد صرح المبحوثين أن الإعلام يتجاهل مثل هذه المواضيع و إذا اهتم بذات القضية تكون بنسبة ضئيلة جدا. إذ أفادوا أيضا أن الإعلام تجاهل قضية سرقة الرمال، أيضا قضايا بيئية أخرى خاصة ظاهرة البناء في الأراضي الفلاحية مع قضية تلوث التربة و الهواء هذا حسب ما أفادنا به المبحوثين.

الجدول رقم 20 يمثل معرفة المبحوثين أن رمي النفايات بطريقة عشوائية جريمة يعاقب عليها القانون

الإجابة	ك	%
نعم	55	61.11
لا	35	38.88
المجموع	90	100

من خلال ما ورد في الجدول أن أعلى نسبة من للمبحوثين الذين أفادوا أنهم على دراية بذلك قدرت نسبتهم ب 61.11%، بينما نسبة المبحوثين الذين صرحوا بجهلهم لهذا الطرح قدرت ب 38.88%.

نستنتج مما سبق أنه معظم المبحوثين صرحوا بأنهم يعلمون أن الرمي العشوائي للنفايات يعد جرم يعاقب عليه القانون، و هذا ما يفسر انتشار الوعي بين الأفراد و التحذير السلطات المعنية حول هذا

الموضوع مع وجود لافتات أمام الحاويات تصرح بأن رمي النفايات يمنع رمه بين الساعة كذا إلى الساعة كذا.

الجدول رقم 21 يمثل أوقات عملية التحسيس من طرف وسائل الإعلام

الإجابة	ك	%
المناسبات فقط	35	38.88
جميع الأحيان	20	22.22
موسم الاصطياف	35	38.88
المجموع	90	100

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح أنه غالبية المبحوثين أفادوا أن وسائل الإعلام تقوم بعملية التحسيس تكون فقط في المناسبات و فئة أخرى أفادوا أن عملية التوعية فقط في فصل الصيف هنا نجد أن النسب تساوت بين هاذين السابقين إذ قدرت النسبة ب 38.88%، بينما فئة الذين صرحوا بأن وسائل الإعلام تقوم بعملية التحسيس و التوعية جميع الأحيان قدرت نسبتهم ب 22.22%.

ومن ما سبق نرى أنه غالبية المبحوثين صرحوا بأن وسائل الإعلام يقوم بعملية التحسيس فقط في المناسبات و في موسم الاصطياف فقط وهذا راجع إلى نقص الاهتمام بالطرح البيئي و إذا كان هناك اهتمام يكون فقط في المناسبات و هذا راجع إلى أن مفهومهم للتوعية فقط في المناسبات وفقط.

الجدول رقم 22 يمثل التوعية حول قضية التلوث الهوائي

الإجابة	ك	%
لا	47	52.22
نعم	42	46.66
المجموع	90	100

مما ورد في الجدول يوضح أن غالبية المبحوثين أفادوا أن قضية التلوث الهوائي ليس لها توعية بها إذ قدرت نسبتهم ب 52.22%، تليها بذلك نسبة الذين أفادوا أن القضية ذاتها نالت التوعية و قدرت نسبتهم به 46.66%.

مما سبق نرى أن قضية التلوث الهوائي ليس لها توعية تحسيسية لأن وسائل الإعلام تجاهلت نسبيا هذا الموضوع و مصادر تلوث الهواء، ومنه يمكن القول أن الإعلاميين يقومون بعملية توعية غير كافية.

الجدول رقم 23 يمثل وسائل الإعلام فقط من يجب أن تقوم بعملية التوعية و التحسيس

الإجابة	ك	%
نعم	32	35.55
لا	58	64.44
المجموع	90	100

من خلال ما سبق أن غالبية المبحوثين صرحوا أنه ليس وسائل الإعلام فقط من تقوم بعملية التحسيس و التوعية و قد قدرت نسبتهم ب 64.44%، بينما من يرى بأن وسائل الإعلام فقط من تقوم بعملية التوعية قدرت نسبتهم ب 35.55%.

ومنه نستنتج أن غالبية المبحوثين الذين صرحوا بأنه ليس فقط وسائل الإعلام من تقوم بعملية التوعية فهناك وسائل أخرى من يجب عليها التوعية منها المدرسة ، المسجد و غالبيتهم صرحوا أن على

الأولياء تكثيف عملية التوعية البيئية و مخاطرها خاصة في مرحلة الطفولة لان خلال هذه المرحلة يكون فيها الطفل في مرحلة الاستكشاف.

أما بالنسبة للذين صرحوا أن وسائل الإعلام فقط من عليها التوعية وهذا راجع حسب تصريحهم إلى أن غالبية الأفراد يتبعون وسائل الإعلام خاصة مع التطور الذي نعيشه و الفردانية التي أصبحت موجودة في كل العائلات، و أيضا هناك تصريح أخر و هو أن الإعلام في وقتنا هذا هو الرائد.

الجدول رقم 24 يمثل أخطر جريمة بيئية في وقتنا هذا

نوع الجريمة	ك	%
رمي النفايات بطريقة عشوائية في الطرقات	25	27.77
رمي النفايات في البالوعات	20	22.22
حرق الغابات	30	33.33
الصيد العشوائي للحيوانات	15	16.66
المجموع	90	100

ومن خلال ما سبق أن غالبية المبحوثين أفادوا أن أخطر جريمة بيئية في وقتنا الحالي هي جريمة حرق الغابات إذ قدرت نسبتهم ب 33.33%، بينما هناك مبحوثين أفادوا أن الرمي العشوائي للنفايات في الطرقات يعد أيضا جريمة في حق البيئة إذ تمثلت النسبة ب 27.77%، لتقابلها فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن رمي النفايات في البالوعات يعد أيضا جريمة بيئية قدرت نسبة هذه الفئة ب 22.22%، و أخيرا فئة الذين صرحوا بأن الصيد العشوائي للحيوانات جريمة بيئية قدرت النسبة ب 16.66%.

ومنه نستنتج أنه غالبية المبحوثين رأوا بأن حرق الغابات جريمة بيئية و هذا نظرا لتعدد حرق الغابات و التعدي على الأشجار و المناطق الغابية خاصة في موسم الصيف و هذا راجع لعدم الاهتمام للثروة الغابية و كذا استعمال الأشجار المحروقة في التجارة و خاصة موسم عيد الأضحى هذا ما أفاد به

المبحوثين إضافة إلى أن معظم مستخدمي الطرقات يتخلصون من نفاياتهم الموجودة لديهم في السيارات يرمونها في الطرق و هذا ما نراه بالأعين و نلاحظ المشاهد متكررة و هذا سلوك غير لائق و يعد جرم، لأن أنواع النفايات التي ترمى في الطرقات معظمها تضر البيئة و لا تنفعها خاصة و توسع الطرقات أي توسع الإسمنت في البيئة، بينما هناك تقارب في رمي النفايات داخل بالوعات الصرف الصحي مما يؤدي إلى إحداث ضرر كبير في البيئة و المحيط مما يسبب أمراض لدى الإنسان، إذ أن اختلاط النفايات مع الصرف الصحي يصبح كارثة و يؤدي إلى كارثة طبيعية التي تؤدي في النهاية إلى حدوث فيضانات و بالتالي انجراف التربة و اختلاط المياه الصالحة للشرب.

نتائج الفرضية الأولى

- من خلال دراسة و تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى تبين أن معظم المبحوثين صرحوا بأنهم معظم الأولياء يضربون أولادهم عند قيامهم بكسر الأغصان يضربونهم و الذي عبرت عنه بنسبة 44.44% و هذا ما يؤكده الجدول رقم 8.

- إضافة إلى هذا فإن البرامج التعليمية لا تحث على البيئة و المحيط و هذا ما مثلته نسبة 66.66% و ما هو موضح في الجدول رقم 9.

- كما أن الوعي السلوكي اتجاه البيئة موجود عند البعض و غير موجود و هذا لتساوي النسب ب 50% كما هو موضح في الجدول رقم 11.

- نستنتج أن معظم الأولياء رد فعلهم بعد رمي أبنائهم للنفايات من النافذة يكون بالضرب و ذلك بنسبة 35.55% و هذا ما ورد في الجدول رقم 12.

- كما يتجلى أنه لا يوجد تربية بيئية كافية للأبناء و هذا ما قدر بنسبة 55.55% كما هو موضح في الجدول رقم 13.

و منه و من خلال التحليلات و الاستنتاجات السابقة ارتأينا أنه التنشئة الأسرية حول البيئة موجودة و غائبة في نفس الوقت خاصة ما قد صرح به المبحوثين، يمكن القول أن الفرضية يمكن قبولها، و نقول أنه للتنشئة الاجتماعية دخل في إقبال بعض الأفراد على الجرائم البيئية.

نتائج الفرضية الثانية

من خلال البناء و التحليل للفرضية الثانية يتضح لنا أن غالبية المبحوثين يتابعون البرامج البيئية أحيانا و هذا ما أثبتته نسبة 50% و هذا ما أكده الجدول رقم 14.

- كما أنه غالبية المبحوثين أفادوا بأن التغطية الإعلامية غير كافية حول خطورة التلوث البيئي و هذا ما قدرت نسبته ب 61.11% و ما أكده الجدول رقم 16.

- يبين الجدول رقم 17 يبين أن معظم الأفراد المبحوثين اقروا بعدم معرفتهم للحيوانات المهددة بالانقراض و هذا قدر بنسبة 57.77%.

- و في نفس السياق أكد المبحوثين الذين أكدوا بأنهم على دراية بالحيوانات المهددة بالانقراض خاصة طائر المقنين و مثلت بنسبة 38.88%، و التي تساوت النسبة مع الحوت أيضا حيوان مهدد بالانقراض.

- أوضحت النتائج أن نسبة 66.66% التي تمثل نسبة أغلبية المبحوثين الذين صرحوا بعدم نيل مسألة التعدي على الأراضي الفلاحية حقها من الطرح الإعلامي و هذا حسب ما هو موجود في الجدول رقم 19.

- يمثل الجدول رقم 21 بأن معظم المبحوثين أفادوا أن أوقات التوعية الإعلامية تكون في المناسبات و موسم الاصطياف فقط وهذا مثل بنسبة 38.88%.

- يوضح الجدول رقم 23 أنه ليس فقط وسائل الإعلام من تقوم بعملية التوعية و التحسيس و التي قدرت نسبتهم ب 66.44%، و في نفس السياق أكد المبحوثين أنه على الأولياء تربية أبنائهم و توعيتهم في موضع البيئة و تلوثها.

- و أكد الجدول رقم 24 أن أخطر جريمة بيئية في وقتنا هذا هي جريمة حرق الغابات و التي تمثلت الإجابة بنسبة 33.33%.

النتائج العامة

من خلال عرض المعطيات و تحليلها من خلال القيام بالدراسة الميدانية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الأساليب التنشئة الاجتماعية غير كافية حول موضوع البيئة و تلوثها، و التي لازالت ناقصة لدى الأبناء التي تؤدي إلى تكرار نفس السلوك خاصة أننا نرى بأن معظم الأولياء يقومون بضرب أبنائهم و معاقبتهم بشدة هذا ما يترك الطفل يعيد و يكرر مثل هذه السلوكات أو يعيدها في كبره.

- عدم قيام وسائل الإعلام بالتوعية الكافية حول قضية التلوث و الجرائم التي ترتكب في حق البيئة، خاصة و أنها تقوم بعملية التحسيس فقط في المناسبات و هذا غير كافي مقارنة بحجم جرائم التعدي على البيئة.و كذا لا بد على الأسر و الأولياء قيامهم بعملية تربية و تنشئة أبنائهم حول ظاهرة التلوث البيئي و جرائم التعدي عليها.

الخاتمة

اهتم مختلف العلماء بدراسة مختلف الميادين و التخصصات خاصة في المجال البيئي و التي هي دراسات بشكل متزايدة في مثل هذه المواضيع، إذ هناك دراسات طبيعية في المجال البيئي، مع وجود دراسات اقتصادية و قانونية، لذا نجد موضوع البيئة قد نال اهتمام الباحثين السوسيولوجيين الذي جعل منه طرح التساؤلات و البحث عن الحلول و هذا من خلال الدراسات و البحوث الأكاديمية التي يقدمها باحثون في علم الاجتماع وهذا من أجل معرفة أهم الجرائم التي ترتكب في حق البيئة.

و لهذا نجد جهود علماء الاجتماع في هذا المجال من أجل الكشف و البحث عن الحلول لهذه المشاكل و تغيير من سلوكيات الإنسان اتجاه البيئة و طرق المحافظة عليها. ففي هذا البحث قمنا بدراسة جريمة البيئة و ما هي الاعتداءات التي ترتكب في حق البيئة.

قائمة المراجع

- **كتب**

1. ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للنشر والطباعة، لبنان، المجلد الأول، 1968.
2. إبراهيم سليمان العيسى، تلوث البيئة أهم قضايا العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2002.
3. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. أشرف هلال، التحقيق في جرائم البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة،2011.
5. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث،ط1، القاهرة، 2014.
6. جيرار كورنو، ترجمة: منصور قاضي، معجم المصطلحات القانونية، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط1، 1998.
7. الحسن، موسوعة علم الاجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، 1999..
8. راتب سعود، الإنسان و البيئة: دراسة في التربية البيئية، دار الحامد، عمان، 2004
9. رمسيس بنهام، الوجيز في علم الإجرام، منشأ المعارف، الإسكندرية، ط1، دس.
10. السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
11. السيد محمد الشنقيطي، مدخل إلى الإعلام، دار عالم للكتب، الرياض،1990.
12. صالح محمود وهبي، البيئة من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2004.
13. عبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري-القسم العام، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر، 2015.
14. عبد المجيد سيد منصور وآخرون، الأسرة على مشارف القرن 21، ط1، مصر، دار الفكر، القاهرة، 2000.
15. عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة و سبل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط،2006.
16. عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة و سيل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،ط1.
17. غني ناصر حسن القريشي، علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
18. محمد حسن عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة مصر، 2002.

19.محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، ج3، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1.
20.مهني محمد إبراهيم غنايم، التربية البيئية، دار العالمية للنشر و التوزيع، القاهرة،2003.
21.المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير البرامج، (تخصص إنتاج كيميائي مراقة البيئة والتلوث، 1429ه، المملكة العربية السعودية.
22.محمد نعيم فرحات، التشريعات العربية المتعلقة بأمن وحماية البيئة من التلوث، الندوة العلمية،42، أمن وحماية البيئة، مجلة نايف للعلوم الأمنية، العدد196،الرياض،2011.
23.مختار محمد كامل، التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998
24.نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001.
25.عصام نور، الإنسان و البيئة في عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
26.غنى ناصر حسن القريشي، علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.

- **الجرائد الرسمية و المقالات :**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003.
قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009.

- **دورات و ملتقيات**

عدنان الدوري، بشرى القضيب، تلوث الماء، ملتقى البحث العلمي، جامعة الملك سعود، 2008.
الجريمة في الكويت: المعدلات، الأسباب، الآثار والحلول، خلال الفترة الممتدة بين 2005 إلى 2009، 30 /2009/09.
الجريمة في الكويت، المعدلات، الأسباب، الآثار، الحلول، في الفترة الممتدة بين 2009/2005.

مذكرات:

- أمحمد زردومي، دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوعي بالسلوك البيئي المذعن، أطروحة دكتوراه معهد علم النفس و الأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2007.
- بوطبال كريمة، التربية البيئية في المحيط الأسري، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة، 2007أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دار ذات السلاسل، الكويت، ط3، 1999.

- جمال بوربيع، الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي: زلزال ماي 2003ببومرداس نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع البيئة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- حنان زغاد، الحماية الجنائية للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص14.
- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر القايد، تلمسان،2007.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم اجتماع الانحراف و الجريمة

تخصص علم الاجتماع الانحراف و الجريمة

استمارة بحث حول

نمطية الجريمة البيئية

دراسة ميدانية

ملاحظة : في إطار نيل شهادة الماستر نحن طلبة جامعة يحي فارس بالمدية نطلب من إخواننا موافقتنا بإجابات موضوعية عن جمله من الأسئلة رغبة منا إليكم في الثراء البحوث العلمية الجامعية كما نرجو منكم ألا تبخلوا علينا بالمعلومات التي بحوزتكم

وشـــــــــــــــكرا

2023/2022

المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية

- الجنس : **ذكر** ☐ **أنثى** ☐

- **السن** : 18-25 ☐ 26-35 ☐ 36-50 ☐
- **المستوى التعليمي** : جامعي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐
- **الأصل الجغرافي:** حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐
- **المهنة:** يعمل ☐ لا يعمل ☐
- **الحالة العائلية:** متزوج ☐ أعزب ☐

المحور الثاني:

- لنوعية التنشئة الاجتماعية دخل في إقبال بعض الأفراد على الجرائم البيئية.

- هل تناقش ابنك حول مواضيع خاصة بالبيئة و النظافة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل تحرص على تربية ابنك حول الحفاظ على نظافة البيئة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل تمتلك في البيت نباتات طبيعية؟ نعم ☐ لا ☐
- هل تحث ابنك على سقي النباتات؟ نعم ☐ لا ☐
- ما هو رد فعلك تجاه ابنك في حالة كسر أغصان الأشجار أو قطف الأزهار؟

الضرب ☐ التأديب ☐ المناقشة ☐ لا تبالي ☐

- هل لديك حس المسؤولية اتجاه البيئة و المحيط؟ نعم ☐ لا ☐
- هل البرامج التعليمية تحث على نظافة المحيط و البيئة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل هناك وعي سلوكي اتجاه البيئة؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الإجابة كيف ذلك.....

- إذا رمي ابنك النفايات من النافذة، كيف ردة فعلك؟

المناقشة و التوضيح ☐ الضرب ☐ التأديب بشدة ☐ لا تبالي ☐

- هل هناك تربية بيئية للأبناء الممارسة من طرف الأولياء؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا، إلى ما يعود ذلك.....

المحور الثالث:

- لغياب الدور التحسيسي و التوعوي علاقة بانتشار الجرائم البيئية بأنواعها المختلفة.

- هل تتابع برامج خاصة بالبيئة؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ما نوعها؟ تلفزيونية ☐ إذاعية ☐ صحف و مقالات ☐

أخر أذكرها.....

- ما هو الوقت الذي تتابع فيه البرامج الخاصة بالبيئة؟

أثناء قيادة السيارة ☐ عند تصفحك لمواقع التواصل الاجتماعي ☐ عند دخولك للمنزل ☐

عند اجتماعك مع أبنائك ☐

- هل هناك توعية إعلامية كافية حول خطورة تلوث البيئة و المحيط؟ نعم ☐ لا ☐

- هل لديك علم بالحيوانات المهددة بالانقراض؟ نعم ☐ لا ☐

- ما نوع الحيوانات المهددة بالانقراض بسبب التلوث؟ .....

- تعد قضية الاعتداء على الأراضي الفلاحية من أخطر الجرائم البيئية. هل نالت القضية حقها في الطرح الإعلامي؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة ب لا، ما نوع مظاهر التلوث التي تجاهلتها وسائل الإعلام؟

تلويث التربة ☐ تلويث الهواء ☐ البناء في الأراضي الفلاحية ☐

سرقة الرمال ☐

- هل أنت على دراية بأن رمي النفايات بطريقة عشوائية جريمة يعاقب عليها القانون؟

نعم ☐ لا ☐

- هل ترى أن عملية التحسيس البيئي لوسائل الإعلام تكون: في المناسبات فقط ☐

في جميع الأحيان ☐ في موسم الاصطياف ☐

- هل هناك توعية حول قضية التلوث الهوائي؟ نعم ☐ لا ☐

في رأيك هل فقط وسائل الإعلان من يجيب أن تقوم بعملية تحسيسية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم من يجب عليه أيضا القيام بعملية التحسيس.....

و إذا كانت بلا لماذا ؟

ما هي أخطر جريمة بيئية في وقتنا هذا؟.....ز